ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
BUREAU AFRIQUE DU NORD مكتب شمال افريقيا

تجارب العمالة التونسية الماهرة ما بين الهجرة "القسرية" والتجنس بوصفه آليّة دفاعيّة

بقلم: وائل القرناوي ومنتصر ساخي

المؤلفين : وائل القرناوى و منتصر الساخى
الترجمة : برهان الهلاک Roots prod
التصميم و الرسوم : ياسين الورغمى

نشر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا وان محتوى هذه المطبوعة لا يعبر بالضرورة عن موقف المؤسسة.
مؤسسة روزا لوكسمبورغ - شمال إفريقيا
عدد 55 مثلث ، نهج غرّة جوان، ميتيال فيل 1082 تونس.
infotunis@rosalux.org

وائل القرناوي حاصل على درجة الدكتوراه في التحليل النفسي وعلم نفس الأمراض من جامعة باريس، وهو أخصائي في علم النفس الإكلينيكي. وهو أستاذ مساعد في جامعة سوسة ومؤسس شبكة من الباحثين حول "دراسات الحدود" في مركز الأنثروبولوجيا بسوسة حيث يجري أبحاثاً حول سياسات الهجرة وعمليات إقامة الحدود وتأثيرها على الذاتيات السياسية لسكان الجنوب العالمي، وخاصة في السياق التونسي. وهو مؤلف كتاب "الحرقة والرغبة في الغرب" الصادر عن دار نيرفانا في العام 2022.

منتصر الساخي حاصل على درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة باريس 8، وهو باحث ما بعد الدكتوراه في جامعة لوفان الكاثوليكية (بلجيكا). تركز أبحاثه على الحدود وقمع التنقل وظاهرة الثورة في العالم العربي. وهو مؤلف كتاب "الثورة والجهاد: سوريا، فرنسا، بلجيكا" La Révolution et le djihad : Syrie, France, Belgique ، الصادر عن دار النشر La Découverte (2023).

المحتوى

مقدمة 6

1. هجرة أو ربح للأدمغة: أدبيّات خلافيّة 8-13

2. هجرة "قسرية" 14-16

3. حالة محمود 17-23

1.3 تسيّس إزاء منظومة رعاية صحيّة معيبة: خيبة أمل ما بعد الثّورة 17

2.3 استكتشاف بلد المهجر: التحوّل إلى مهاجر.ة 19

3.3 اغتراب خاضع للرّقابة: عمالة ماهرة تحت وطأة القلق من تسوية وضع الإقامة القانوني 21

4. المعنى الجديد للتجنس 24-29

1.4 حالة مروان: التجنّس بوصفه محكّاً للاستلاب 25

2.4 التجنّس بصفته تمديداً لحالة الاستلاب 28

خاتمة 34

مقدمة

يستقيم تصنيف الدول الحديثة إلى فئتين؛ دول مصدّرة للهجرة (بلدان المغادرة) ودول مورّدة (مُستَقبِلَة) [1]. إن ذلك لواقع ملموس بالأخص في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث استحالت العلاقات الاستعمارية القديمة في عصر إدارة الهجرة حدودًا فعلية بين دول تضمن لمواطنيها/مواطناتها حرية التنقل وتلك الدّول التي يُنظرُ فيها للمسألة بوصفها امتيازًا أو تعبيرا عن انتماء طبقي معيّن.

ولا يُرَادُ من هذه الملاحظة العامة طمسُ الفروق الدقيقة بين هذه الفئات أو بين الدول في مسائل الاغتراب (Immigration) والتنقل، بل يُرَامُ التأكيد على محوريّة هذا التمييز الموروث من العلاقات بين الدول الاستعمارية السابقة والدّول التي حازت على استقلالها. وما انفكّت هذه الحقيقة تترسّخ اليوم، إذ ترتكز على المعاناة الناجمة عن الهجرة والآليات العنفيّة المتأصّلة في جوهر نمط التنمية الذي تقولبه وتفرضة الحدود؛ قوة عاملة مختارة للمساهمة في اقتصاد فائق التنظيم في الشمال، تقابلها ثروة غالباً ما تتبدّد في الجنوب، عدا ما يتّصل باحتساب دخل المغتربين/المغتربات المُحوَّل إلى عائلاتهم.نّ.

ينظر هذا المقال في الفئة المستهدفة من سياسات الهجرة التي تنتهجها الحكومات الأوروبية التي آثرت الهجرة الانتقائية التي تصطفي العمالة الماهرة المنحدرة من الجنوب العالمي. وتتلخص فرضيتنا في كون هذه السياسات المُسَطرَة في الغرب لا تكون ناجعة إلا في ظل توافر إمكانية جلب المهاجرين من الجنوب وفرض شروط الهجرة. وسيرزح المعنيّون بالهجرة في هذا السّياق تحت إكراهات عديدة، لا سيما في ظل تشديد الرقابة على الحدود وتفعيل آليات الانتقاء. وينضاف إلى ما سبق كون الهجرة المسطرة من الشمال تستغل المخاطر المتعلّقة بقرار عدم الهجرة والمكوث في الجنوب : أي التعرض لإمكانية البقاء رهين مجتمع يعاني خللاً هيكلياً في بنيته الاقتصادية في ظل أزمة دولة ما بعد الاستعمار.

يسترشد مقالنا بإشكاليّتين:

- **الإشكاليّة الأولى:** ما هي آثار هجرة النُّخب والكفاءات على المجتمعات الأصلية؟
وقد عمدنا في معرض معالجتنا لهذه الإشكالية إلى طرح سؤالين؛ هل للدّولة وعي بمشكلة هجرة الكفاءات؟ وكيف يتمثّل الأشخاص الذين قابلناهم ممّن ينتمون إلى هذه الفئة هجرتهم/نّ والأسباب التي دفعتهم/نّ إلى المغادرة نحو أوروبا؟

- **الإشكالية الثانية:** كيف تشقُّ آليات الهجرة التي تشكّلت في الشمال العالمي (في كنف السياسات الاستعمارية والصناعية) طريقها إلى الدّواخل الخاصة وذاتيات أفراد المجتمع في بلدان الجنوب

1 ! إحصائيات الهجرة في العالم تثبت أن نسب المهاجرين لا تتعدى الثلاثة أو الأربعة في المائة من المهاجرين، وذلك حسب التعريف الذي يتم إعطاؤه للهجرة. فبالاستناد إلى التعريف الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة والذي يسعى لتوسيع حلقة الهجرة لتشمل المهاجرين غير القانونيين، يكون عدد المهاجرين في العالم حوالي 280 مليون شخص. حيث أن المهاجر هو "شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كرهية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية". أنظر فرانسوا هيرانFrançois Héran، "الهجرة: الإنكار العظيم" (Immigration : le grand déni)، باريس، منشورات Seuil ، 2023.

العالمي، لتقود بذلك أصحاب الكفاءات إلى تفضيل الهجرة بصرف النّظر عن تكلفتها الباهظة؟ وبمعنى أدق، ما هي الآليات التي جاءت لاحقة لإغلاق الحدود وفرض إجراءات الانتقاء منذ العام 1995 لتثير "قلقا من البقاء" وتحفّز رغبة شديدة في المغادرة لدى الفئات التي من المفترض أن تمثّل الصّفوة الوطنية والسّواعد الرسّمية المنوط بعهدتها بناء الدولة القومية الحديثة في الجنوب العالميّ؟

1 هجرة أو ربح للأدمغة: أدبيّات خلافيّة

أجرينا في معرض معالجتنا لهذه الإشكالية مقابلات مع أفراد ينتمون إلى ما يشير إليه علم الاجتماع بالطبقة البرجوازية الصغيرة، وهي فئة اجتماعية تتموضع في بلداننا ما بعد الاستعمارية عند تقاطع ديناميتين؛ أولاهما تطوّر وظائف الدولة، وثانيهما الرّغبة في الهجرة إلى الحواضر السابقة، أي إلى الشمال العالمي. وتصبو هذه المقابلات إلى استيعاب المنطق الذي يدفع بمن يُفترض أن يتولوّا مهمّة إعادة بناء الدولة اقتصاديًّا عقب الاستعمار (باعتبارهم رأسمال بشري لتفعيل الاستثمارات الوطنية الموجَّهة نحو الثورات الاقتصادية الزراعية والصناعية والإدارية ومساعي إصلاح السياسات العامة والمؤسسات الاقتصادية كالمستشفيات والمصانع والوزارات والدوائر المالية، إلخ.) إلى أن يصيروا "زبائن/زبونات " لآليات الهجرة الأوروبية.

ويعني ذلك أن المسألة مرتبطة بتحليل أسباب وكيفية اختيار تلك " الأدمغة " المنوط بها تجسيد بديل وطني (في زمن أزمة دولة ما بعد الاستعمار) "الهروب" من البلاد، متنصّلة بذلك من المهام التي تدرّبت من أجلها إذ تكون مكرهة على ذلك بسبب نظام يدفعها بشكل مفارق إلى الهجرة/المنفى.

ثمة سؤالان جوهريان يتيحان دراسة هذه الإشكالية وتوصيف مثل هذا الوضع انطلاقاً من المثال التونسي.

- **أولًا:** ما هي دوافع ذلك؟ وكيف يشرح المنتسبون.ات إلى هذه الطبقة الظروف المباشرة لمغادرتهم.نّ؟ وأي ترتيبات أوّلية توفرها لهم.نّ وكالات الانتقاء[2] الموجودة بالبلاد إبان اتخاذهم.نّ قرار المغادرة؟

- **ثانيًا:** يضيء الحوار مصاعب محدّدة يواجهونها في الدول المستقبلة، لا سيما على الصعيد النفسي. ومن ثمّ، سيتم رصد هذا النمط من المعاناة المرتبطة بمشاكل الحصول على وثائق الإقامة وتجارب التهميش والغربة، أو حتى الأزمات الهوياتية المتصلة بمطالب الحصول على الجنسيّة.

لا تتطرّق سوى قلة من الدراسات إلى مشكلة هجرة العمالة الماهرة من منظور اقتصادي نقدي يراعي في آن واحد تأثير إغلاق الحدود على النخب في الجنوب والتبعات السلبية على اقتصادات دول الجنوب العالمي. بل وعلى العكس من ذلك، تردّد العديد من الدراسات الرسمية الخطاب السائد حول الجالية المقيمة بالمهجر بوصفها رافداً للاقتصاد الوطني من خلال العملة التي تدرّها على الاقتصادات الهشة والبلدان منخفضة الدخل[3]. كما تُظهر بعض الدراسات التي تُعنى بمساهمة مدخرات واستثمارات المغتربين/المغتربات أن القطاعات ذات المساهمة الاقتصادية الضعيفة هي المستفيد الحصريّ من هكذا استثمارات (قطاعات البناء والعقارات والزراعة والتجارة [4])، بينما تُشدّد على الصعوبات الهيكلية التي تواجه أي استراتيجية استثمارية في القطاعات الدافعة للتنمية؛ "يصطدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية بالعديد من الصعوبات والعقبات، من قبيل تعقيد

2 لا بد هنا من الإشارة إلى تصاعد حدة الوعي بما تخلف من مشاكل هذه الوكالات. أنظر عيسى زيادية وندى الهمامي، التواطؤ بالصمت... كيف تستنزف "مكاتب الوساطة" شباب تونس وسط عجز الرقابة الإدارية الرسمية؟، رضيف 22، 31 أكتوبر 2025.

3 جوليان بويسو، لوموند، "الشتات أصبح المانح الأكثر موثوقية: أموال المهاجرين التي لا غنى عنها"، 15/12/2019

Julien Bouissou, Le Monde, "La diaspora est devenue le bailleur de fonds le plus fiable , , l'indispensable argent "des migrants

نجوى حيزاوي، 2020، الشتات التونسي يعزز الاقتصاد الوطني؛ إمكانات كبيرة لتونس. 2020/12/09

Hizaoui N. (2020). "La diaspora tunisienne consolide l'économie nationale. Un important potentiel pour la Tunisie

la_diaspora_tunisienne_consolide_leconomie_nationale_un_important_potentiel_/09/12/https://lapresse.tn/2020 /pour_la_tunisie

4 المعهد الوطني للإحصاء (2021). تقرير المسح الوطني للهجرة الدولية Tunisia_HIMS، المعهد الوطني للإحصاء، ديسمبر 2021، تونس، ص. 12.

الإجراءات الإدارية ونقص رأس المال والفساد والمحسوبية، فضلاً عن ضعف المساعدات المالية والحوافز الضريبية في تونس "[5]. ومع ذلك تخفي هذه الملاحظة وراءها حقيقة أخرى ذات دلالات هامّة.

وقد نشر المعهد الوطني للإحصاء (INS) بالتعاون مع المرصد الوطني للهجرة (ONM) المسح الوطني للهجرة الدولية (Tunisia – HIMS) في ديسمبر 2021، استنادا إلى تعداد السكان لعام 2014 ومجموعة من الاستبيانات الهادفة إلى تحديث البيانات حول مختلف القضايا (العودة والعبور والهجرة émigration والاغترابimmigration). ولهذا المسح ميزة متمثّلة في إبراز ملاحظتين على ارتباط وثيق بإشكاليّتنا.

إذ يُبينُ المسح المذكور في مقام أوّل التغيّر الطارىء على طبيعة الهجرة من تونس إلى أوروبا. حيث انزاحت تلك الهجرة عن الأنماط القديمة لهجرة العمالة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية التي طبعت الفترة الممتدة من العام 1960 إلى نهاية العام 1980. كما نشهد تحوّلا يأتي في تقديرنا كإستجابة لاعتماد أوروبا سياسة الهجرة الانتقائية وممارسة ضغوط على النخب التي تستوعب الرغبة في الهجرة من ضمن طيف جديد من المرشحين/المرشّحات للهجرة. ويخلص المسح المذكور إلى أنّ :

"المستوى التعليمي للمهاجرين.ات اليوم أعلى بكثير من المستوى التعليمي العام للسكان في تونس"، وأنّ "واحدا من بين كل ثلاثة مهاجرين متحصّل على مستوى تعليم عالٍ". وأمّا "غير المحصّلين.ات لمستوى تعليم فهم.نّ أقلية صغيرة لا تتجاوز نسبتها 3،3%، و"هو توجّه قد ازداد وضوحًا خلال السنوات الأخيرة [6]".

تبدو هذه الأرقام على قدر كبير من الوضوح لا سيما حين تُحدّثُنا عن أزمة دولة تتمظهر بالأساس في عدم قدرتها على استبقاء النّخب في وقت يستشعر فيه المجتمع بأسره الحاجة الماسّة إلى حفظ الصّحة العامة وتحقيق السيادة الاقتصادية والديمقراطية. كما يشير التقرير إلى:

»مغادرة حوالي 39،000 مهندس.ة و3300 طبيب.ة البلاد بحثًا عن فرص عمل في الخارج خلال الفترة من 2015 إلى 2020". وأفاد 55.5% من المهاجرين.ات عند إجراء المسح بأنهم.نّ يمارسون نشاطًا مهنيًا في البلد المستقبِل (68.1% من الرجال مقابل 28.2% من النساء)، في حين بلغت نسبة العاملين.ات قبل جائحة كورونا الـ 63.4٪، ممّا يدلّ على الاستتباعات السلبيّة للأزمة الصحية على توظيف المهاجرين.ات التونسيين.ات [7]. «

ونرى أنّ هذه الملاحظة الأولى لهي كاشفة عن الطابع المُؤَثّر لسياسات التأشيرات (فيزا) على بنية المجتمع الداخلي (في تونس). كما تُظهر أن الآليات الحدودية تعمل على انتقاء المهاجرين.ات؛ وهو ما سيتم تناوله بالتحليل باستعراض حالات مُحدَّدة في القسم الثاني من هذا المقال.

أمّا الإسهام الثاني الذي نعتبره جوهريًا في تقرير المسح الوطني للهجرة الدولية Tunisia – HIMS للعام 2021 فيتقاطع مع مفهوم الرغبة في الغرب ليتيح لنا توضيحه. ويورد التقرير أن ما يقرب من خمس السكان غير المهاجرين البالغة أعمارهم 15 عامًا فأكثر (أي بنسبة 19،9٪) قد أعربوا.ن عن نيّتهم.نّ في الهجرة بغية الاستقرار والعمل أو الدراسة في الخارج، ولا سيما في أوروبا[8]. ومع ذلك فإن الرغبة في المغادرة تتضاءل مع تقدّم العمر؛ فلئن يُظهر الشباب التونسي شغفًا كبيرًا بالهجرة

5 المرجع نفسه.

6 المرجع نفسه، ص. 12.

7 المرجع نفسه.

8 المرجع نفسه، ص. 4.

الدولية، إلاّ أنّ الأجيال الأكبر سنًا تبدو أقل اهتمامًا بذلك (39.5٪ من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا يرغبون في الهجرة، في مقابل 2.2٪ من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا فأكثر).

وثمّة معطى لافت يرتبط بمشكلتنا المتعلقة بهجرة النُّخب متمثّلا في كون المستوى التعليمي عاملاً حاسماً وفقًا لتقرير العام 2021؛ حيث ترتفع النيّة في الهجرة من 2.7٪ لدى غير المتعلّمين.ات إلى 29.5٪ لدى الحاصلين على تعليم عالٍ، بل وتبلغ 32.5٪ لدى الأفراد الحاصلين على تدريب (تكوين) مهني[9]. كما أن للحالة الاجتماعية دوراً هامّا في المسألة، حيث يُظهر الأشخاص العُزّابُ والمنفصلون والمُطلّقونَ أعلى معدلات النيّة في الهجرة. بيد أنّ النيّة لا تتجسّد دائمًا في مشروع ملموس؛ إذ لم تتجاوز نسبة السكان غير المهاجرين البالغة أعمارهم 15 عامًا فأكثر والذين انطلقوا في اتخاذ خطوات لتحقيق مشروعهم في الهجرة الـ 3٪ فقط، بينما لم يُقدم سوى ثلث هؤلاء على اتخاذ خطوات فعلية للحصول على تأشيرة. ويظل أخيراً خيار الهجرة غير النظامية عن طريق البحر ("الحرقة") متبنّىً من قبل 6.5٪، وهو رقم قد يكون مقلّلاً في تقديره بسبب الطابع السري لهذا الخيار.

تمتاز هذه الأرقام بقدرتها على تحديد أكثر دقّة لما نسمّيه بـ "الرغبة في الغرب" (Le désir d'occident)[10]، لتكشف في حالة تونس عن حقيقتين؛ أولاهما أهمية الرغبة في الهجرة في صفوف الشباب والخريجين. وثانيهما خفوت مشروع الهجرة بمجرد أن تصير إمكانية الاختيار أقل تجلّيا (العمر وتدني المستوى التعليمي وإنشاء أسرة، باستثناء حالات لمّ شمل الأسرة، والاندماج الاقتصادي، إلخ).

ويظل السؤال مطروحا إزاء هذا الواقع؛ هل لدى الدولة وعي بتقييم هذه الظاهرة ومن ثمَّ استيعاب تلك الرغبة في المغادرة وتوجيهها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية؟

لقد تطرّقت عدة دراسات إلى ارتفاع معدلات هجرة الكفاءات من المغرب العربي نحو البلدان المتقدمة منذ النصف الثاني من التسعينات، مرجعةً ذلك إلى عوامل من قبيل "تصاعد التطرف" أو "انعدام الاستقرار السياسي"[11]. بيد أنّها أغفلت دراسة دور حكومات دول الشمال في هذا الصّدد، فهي التي أقرّت عملية "الشّنغنة" (la Shenguenisation) التي تفرض ضغوطات على ذوي الكفاءات، لتقرنها إثر ذلك بجملة من الآليات الرّامية إلى استقطاب وتوظيف مهاجرين.ات تنتقيهم.نّ دول الشمال العالمي. تُعدّ أزمنة الأزمات السياسية مواتية لتفاقم هذه الظاهرة، ولذلك شهدت تونس في العام 2018 هجرة الآلاف من ذوي المؤهّلات العالية؛ 8200 إطار و2300 مهندس.ة و2300 من الأساتذة الباحثين و1000 طبيب.ة (غادر تونس في العام 2024 وحده حوالي الـ 1450 طبيب.ة[12]) و450 خبيراً في مجال تكنولوجيا المعلومات وفقاً لديوان التونسيين بالخارج (OTE) الذي دأب على توفير إحصائيات وأرقام عن هذه الهجرات[13] منذ العام 2000. وتتحدّث تقارير أخرى عن مغادرة أكثر من 70.000 خبير.ة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شمال إفريقيا ليستقروا في البلدان ذات الدخل المرتفع بين العامين 2015 و2019. بينما غادر تونس في أقل من عقد من الزمن ما يقرب من 100،000 من أصحاب

9 المرجع نفسه، ص. 5.

10 كنا قد عرّفنا في دراسة سابقة هذه الرغبة استنادًا إلى جدلية استعمارية وأدرجناها في إطار التعلّق بالقيم والأنماط الغربية دون الحاجة إلى الهجرة. La fabrique du désir de l'Occident frontiérisé, Revue Ibla • Tunis • 2023/ pp. 189 • n° 232 • 209.

11 هجرة الأدمغة في صفوف المهندسين في تونس: الأسباب والنتائج ومقترحات بشأن السياسات الاقتصادية، ص. 10.
https://www.admin.ites.tn/api/uploads/6682a454a5b34162629a93c6_0.pdf

12 صحيفة La Presse de Tunisie، "هجرة الأطباء: ما يقرب من 1450 طبيب فروا من تونس في عام 2024"، 7 جانفي 2025، LaPresse.tn.
https://www.lapresse.tn/202507/01//exode-des-medecins-pres-de-1450--medecins-ont-fui-la-tunisie-en-2024/

13 قيس الصامت، "هجرة الأدمغة في تونس: التطور والآثار على الاقتصاد التونسي" (La fuite des cerveaux en Tunisie : évolution et effets sur l'économie tunisienne)، مجلة Hommes & migrations، 1307 | 2014، نُشر إلكترونيا في 1 جويلية 2017، تاريخ الاطلاع: 16 جانفي 2015.
http://hommesmigrations.revues.org/2891

الكفاءات منذ ثورة 2011، وفقًا لتقرير صدر عن المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (ITES) في العام 2024 كان قد عُرض على رئيس الجمهورية [14].

تعكس الأرقام توجهات مستجدة أضحت أساسية منذ تطبيق السياسة الجديدة الصارمة في مجال الهجرة وإدارة الحدود في أوروبا التي مثلت بالنسبة للتونسيين فضاءً وتقليدًا سائدًا في مجال الهجرة في ما سبق العام 1995. وتنفتح الهجرات على وجهات جديدة، لا سيما الشرق الأوسط (إذ قفزت النسبة من 0.8٪ في العام 1990 إلى 13.1٪ في الفترة من 2015 إلى 2020 [15]). ولئن لا تتوفّر معطيات عن التركيبة الاجتماعية للسكان المشاركين في تلك الهجرات الأحدث، فإنّ من المُرجّح أن العمالة غير الماهرة باتت قاصدة لتلك الوجهات الجديدة في ظل انحسار الهجرات العمالية وتشديد القيود الحدوديّة الأوروبّيّة.

إلا أن ثمة أدبيات بأكملها تنحو إلى تنسيب فداحة مسألة "هجرة الأدمغة" بإشارتها إلى الآثار الإيجابية لهذه الهجرة على بلدان الجنوب العالمي؛ حيث تعبّر الأدبيات الأنجلوسكسونية عن هذا التوجّه بمفهوم "اكتساب الأدمغة" (Brain Gain) المناقض لمفهوم "هجرة الأدمغة" (Brain Drain). كما تُشدّدُ تلك الأدبيّات على الدور الطليعي لعودة العمالة الماهرة في تطوير التكنولوجيات في البلدان الأقل تقدمًا أو النامية، مستنجدة بمثال إسهام الطلاب الأفارقة أو الآسيويّين المحصّلين على تعليم وشهادات من جامعات أوروبية وأمريكية في مختلف القطاعات الاقتصادية. فالمهاجرون العائدون يُعتبرُون رافدًا محوريًا في مجال ريادة الأعمال بفضل رأس المال الاستثماري الذي راكموه خلال عملهم في بلدان المهجر، ناهيك عن رؤوس أموالهم العلائقية وخبراتهم التكنولوجية ومعارفهم في مجالات الإدارة والتنظيم والصناعة وما إلى ذلك [16]. كما يركز مفهوم "اكتساب الأدمغةBrain Gain " على مساهمة الجاليات في الخارج في إنشاء دوائر اقتصادية، لا سيما التجاريّة منها.

ونجد كنموذج أعمال الباحث قيس الصامت في الحالة التونسية، حيث تنتمي لذلك التيار الفكري الذي يتعامل مع هجرة الأدمغة باعتبارها فرصة للبلدان النامية؛ حيث يستند الصامت في تحليله إلى بيانات اقتصادية قياسية ويشرح بعض مزايا نقل المهارات، مطلقا تقديرا بتحسّن الوضع بعد ثورة 2011 في ظل مناخ ديمقراطي [17]. بالطبع لم تصدق هذه النبوءة حتى يومنا هذا. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى وجود أدبيات ما بعد الاستعمار التي تشيد بإسهامات هجرة الأدمغة استنادًا إلى عقد مقارنات بين البلدان (من الصين إلى الهند ومن أفريقيا إلى أمريكا اللاتينية) لا تولي تعقيد واختلاف كلّ حالة الاهتمام الكافي. بل ويُصرّ مؤلفون مثل ويليام إيسترلي (William Easterly) وياو نياكو (Yaw Nyarko) على أنّ "لهجرة الأدمغة تأثير إيجابي على مراكمة المهارات، لتبدو قادرة على التعويض التامّ عن فقدان المهارات بسبب [هجرة ذوي الكفاءات]... ويبدّد ذلك

14 المرجع نفسه، ص. 11.

15 تقرير المسح الوطني للهجرة الدولية Tunisia - HIMS، ص. 22. يورد التقرير البيانات التالية بشأن دوافع الهجرة بوجه عام: "العمل (45٪)، لم شمل الأسرة (32٪) والدراسة (11.5٪). ويهاجر الرجال في الغالب لأسباب مهنية (58.6٪ مقابل 15.5٪ لدى النساء)، في حين تهاجر النساء بالأساس بهدف لمّ شمل الأسرة (68.8٪). وأمّا نسب المغادرة المرتبطة بالدراسة فهي متطابقة تقريبًا بين الجنسين. كما تفيد دراسة مجالات التخصص مغادرة حوالي 39,000 مهندس.ة و3300 طبيب.ة تونس بحثًا عن فرص عمل في الخارج" بين العامين 2015 و2020 (وتلك محاولتنا في التّلخيص).

16 جينيفر م. برينكرهوف، 2006أ، "الشتات وعوامل التعبئة وخيارات السياسة العامة." في تحويل الهجرة إلى مكاسب: الاستفادة من موارد المهنيين في الخارج() ، تحرير كلاي ويسكوت وجينيفر برينكيرهوف، 53 . 127. مانيلا: بنك التنمية الآسيوي.

Brinkerhoff, Jennifer M. 2006a. "Diasporas, Mobilization Factors, and Policy Options." In Converting Migration Drains into Gains: Harnessing the Resources of Overseas Professionals, ed. Clay Wescott and Jennifer Brinkerhoff, 127–53. Manila: Asian Development Bank

17 قيس الصامت، اكتساب الأدمغة ونقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي: الحالة التونسية، مجلّة International Journal of Economics and Finance، المجلد 6، العدد 9، 2014.

Kaies Samet, "Brain Gain, Technology Transfer and Economic Growth: Case of Tunisia", International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 9; 2014,

كل استغراب من عدم تمكّننا من الوقوف على الأثر السلبي لهجرة الأدمغة على النّمو" [18].

لا تحسم الأدبيات الموجودة حول مسألة هجرة الأدمغة عموماً هذه المسألة. إذ تبرز من ناحية أولى أدبيات تعتبر الهجرة التونسية مورداً إيجابياً باعتبارها مصدراً حيوياً ومنتظماً لتدفق العملة الأجنبية والتحويلات المالية والاستثمارات، ممّا ينهض بمستوى معيشة العديد من الأسر. وتنظر هذه الأدبيات إلى الهجرة من منظور الشتات أو الجالية المتواجدة في المراكز الاقتصادية العالمية الكبرى، ممّا يتيح شبكات استراتيجية للثروة والمعلومات والروابط الثقافية. ويلوح من ناحية أخرى جزء ثانٍ من هذه الأدبيات متعلّق بالكلفة المتعاظمة المصاحبة لفوائد هذه الهجرة؛ حيث الاستنزاف الفعلي للأدمغة، لا سيما المهندسين. ات والأطباء وخرّيجي.ات الجامعات الكبرى الذين يغادرون كل عام دون عودة. وينبثق عن هذا التصوّر الثاني اتجاه بحثي (ليبيرالي بدوره) يذهب إلى أن هجرة الأدمغة تُعتبرُ نقطة إيجابية من جهة عائد الاستثمار بفضل عودة النّخبة.

18 ويليام إيسترلي وياو نياركو، "هل تُعدُّ هجرة الأدمغة مُفيدَةً لأفريقيا؟" جامعة نيويورك، نيويورك، أبريل 2008،

Easterly, William, and Yaw Nyarko. "Is the Brain Drain Good for Africa?" New York University, New York, Avril 2008,

https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Knowledge/30753168_EN_WILLIAM_EASTERLY_PDF.111_BRAINDRAINAPRIL2008

للاطلاع على مراجعة أدبيات حول موضوع " اكتساب الأدمغة Brain Gain" ، يرجى الاطلاع على:

https://documents1.worldbank.org/curated/en/809011468315571160/pdf/430900BRI0Migr10Box327347B01PUBLIC1.pdf

2 هجرة "قسرية"

أولى المسائل التي تعنينا مرتبطة بتمظهرات هجرة أصحاب الكفاءات. وقد وصفنا هذه الهجرة بأنها "قسريّة". طبعا لا يعني الطابع القسري في هذا الصّدد اعتماد تدابير ومراسيم تتوسّل القوّة والإكراه البوليسي والعسكري كما كان الحال عند تطبيق قانون الأهالي (Code de l'indigénat) زمن الاستعمار المباشر [19]. بل نعني بـ"القسر " واقعًا جديدًا على قدر من التّعقيد يُؤجّجُ رغبة جامحة في الهجرة نابعة من الخوف من الوقوع في المنع من التنقل الذي تشكّله الحدود. وتحيل بذلك "القسريّة" على آلية لتكثيف الرغبة في المغادرة اعتمادًا على آليات الهجرة والحدود التي تنتقي الأشخاص القادرين على الهجرة والانخراط في مسار الاندماج الطويل. كما تُحدّد هذه الآلية الانتقائية ذاتها أشخاصا آخرين تحرمهم.نّ من حقّهم.نّ في حريّة التنقل، بينما تدفع بآخرين إلى خيارات غير قانونية.

تنتهج الهجرة القسرية للنُّخب سياسة مزدوجة يُنظّمُها الشمال لتفرَض على بلدان الجنوب العاجزة حتّى الآن على إيجاد حلول للحفاظ على اليد العاملة الماهرة وصياغة سياسة كفيلة بتحييد آثار إغلاق الحدود. ولا شكّ أن أولى سُبل الانعتاق من هذا الوضع تكمن في بلورة وعي جماعي ووطني بآثار تشديد الحدود (Frontiérisation) وإدراك العلاقة بين الإغلاق والهجرة.

كما يمكن صياغة فرضية عامّة حول جذب النخب من الجنوب والاستيلاء عليها؛ إذ استفادت البلدان الاستعمارية سابقا منذ عصر الثورة الصناعية من تفوّقها التكنولوجي الذي أتاح لها تحديد أنماط حياة مهيمنة يمكن الاصطلاح عليها بـ "النّمط البرجوازي". ولقد أتاح الاستعمار تعميم مفهوم هذا النمط وأطّره في مقابل حرمان المجتمعات

19 طالع: مارك ميشيل Marc Michel ، الأفارقة في الحرب العالمية الأولى (Les Africains dans la Grande Guerre)، منشورات Karthala ، Antier, Chantal,2003

"التجنيد في الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية ، 1914 . 1918"(1914, Le recrutement dans l'empire colonial français, 1918). مجلّة Guerres mondiales et conflits contemporains, 2008/2 العدد 230، 2008. ص. 23-36. CAIRN.INFO،

https://shs.cairn.info/revue-guerres-mondiales-et-conflits-contemporains-20082--page-23?lang=fr

راجع أيضًا:

https://www.histoire-immigration.fr/les-etrangers-dans-les-guerres-en-france/les-travailleurs-indochinois-en-france-pendant-la-seconde-guerre-mondiale

المُستعمَرة (التي انتشرت فيها تلك الأُطُر) من هذه الأنماط. فقد خدم الاستعمار في المقام الأول مساعي حفظ هذا النمط وتعميمه في الحاضرة الاستعمارية. كما أبّد الاستعمار حتّى بعد انتهائه نظامه الاقتصادي العام بفضل تبنّي توجّه اقتصادي استخراجيّ في الشمال وإخفاق الثورات والتنظيمات الوطنية في الجنوب [20]. وحافظ هذا النظام على استمراريّته من خلال احتكار التقنيات والصناعات؛ حيث تبيّن أنّ اقتسام تلك التقنيات والصناعات مع المستعمرات السابقة لم يكن إلا وهمًا. بل إلأنكى من ذلك زوال الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي بعد ثلاثين عامًا من موجة إستقلال المستعمرات الكبرى، في حين أقيمت حدود جديدة من الأسلاك الشائكة والجدران والجثث الغارقة والطّافية على سطح البحر الأبيض المتوسط (وفي المحيط الأطلسي والصحراء الكبرى وغابات البلقان وطرق أخرى) على الحدود الجنوبيّة والشرقيّة للحصن الأوروبي.

وسنورد انطلاقا من هذه الظاهرة بعض الملاحظات الأنثروبولوجية العامّة:

- **تثير مسألة الهجرة تساؤلات :** حيث تُعَدُّ أوروبا وأمريكا الشمالية (التي تستقي سياساتها الحديثة من أوروبا) من بين المناطق القليلة في العالم التي ترتقي بالاغتراب إلى مصاف السياسة العامة التي تشتمل على وزارات ومناهج وإدارة موحّدة لأدفاق الهجرة وعمليّات التجنيس والتأشيرات المستلزمة لإجراءات معقدة ومراكز خدمة التأشيرات الخارجيّة، فضلا عن القنصليات وآليات الترحيل والاحتجاز واستقدام المواهب. ولا تزال معدّلات "المهاجرين" منخفضة من بين سكان العالم (إذ تتراوح بين 3 و4٪) نظرًا لندرة هجرة السكان من الكتل الديمغرافية العالمية الرئيسية (كالصين والهند والولايات المتحدة والبرازيل ونيجيريا) خارج حدود بلدانهم/هنّ. كما لا تضع عدة دول أنظمة وقوانين تميّز بين المهاجرين.ات والمواطنين.ات، ولنا في ذلك مثال الليبيين الذين وفدوا إلى تونس في أعقاب الثورة والحرب الأهليّة في ليبيا في العام 2011 دون تحويلهم إلى "مهاجرين.ات" بالمعنى القانوني. وتُعدُّ مثل تلك الأمثلة شائعة في القارة الأفريقية، وأمّا الغرب فهو المنتج الأبرز وبامتياز لتصنيفات من قبيل المهاجر.ة والنازح.ة.
يُؤشّر هذا الوضع على تطوّر أنثروبولوجي بارز في مجال التنقّل البشري الذي صار خاضعًا لرقابة حكومة بعينها تُحدّد طبيعة الاغتراب (Immigration) والهجرة (Émigration) والغرض منها والأجساد/الجنسيات المعنيّة بها.

- **تخضع النخب واليد العاملة الماهرة في بلدان الجنوب والمستعمرات السابقة** منذ التسعينيات لمنطق الهجرة والاندماج على نحو مُهين بشكل مخصوص، وذلك على عكس باقي الطبقات الاجتماعية الرّاغبة في الهجرة أو "الاغتراب" في أماكن أخرى من العالم انطلاقا من الشمال. وإن مسائل العمل والتدريب لهي ما يشغلنا في حالة العمالة الماهرة والبرجوازية الجنوبية المهاجرة إلى الشمال بشكل أعمّ، وذلك دون إغفال قضيّة الميز العنصري الفعليّ الذي يُمارسه هذا النظام في مجال التنقّل. فقد عاينّا في أحيان عديدة المعاملة الجامدة التي يُتعامل بها مع مواطني.ات الجنوب العالمي متى تعلّق الأمر بالوثائق وتصاريح الإقامة وعمليّات التجنيس، بل وحتّى عند طلب التأشيرات؛ وتلك هي المعاملة

20 فرانز فانون، معذّبو الأرض.

طالع أيضا أعمال سمير أمين وعزيز بلال

التي يتلقّونها قبل وبعد دخولهم.نّ أراضي الغرب. كما يختبر أبناء الطبقة البرجوازية العليا في بلدان الجنوب (الذين يتنعّمون في تلك البلدان بامتيازات تعزلهم عن الطبقات الشعبية) في حالات عديدة عذابات التّعامل مع إدارة المحافظات، وهو المنطق الذي يساويهم.نّ مع مهاجرين.ات لم يكونوا ليحتكّوا بهم.نّ في بلدانهم.نّ الأصليّة بفعل الفصل الطبقي. ومن اللاّفت أن نظرائهم.نّ من الطبقة البرجوازية في الشمال لم يختبروا قط مشاعر المهاجر.ة البرجوازي.ة القادم.ة من المستعمرات القديمة، حيث التخوّف من رفض تسوية وضعيّاتهم.نّ القانونية والكفاح من أجل استيفاء شروط نادرة تمنحهم.نّ الحق في الإقامة (من قبيل الزواج أو عقد عمل دائم) والصعوبات المُواجهة عند تقديم طلبات التّجنيس.

يُستشفُّ الطابع القسري لهجرة ذوي الكفاءات في الحوارات التي أُجريت من الواقع المتدهور للقطاعات التي يعملون فيها داخل المجتمع ما بعد الاستعماري الذي هاجروا منه. وتتدرج الرغبة في الهجرة ضمن منطق المقارنة بين وعود نظرية يُقدّمها قطاع عمل ذوي الكفاءات في دول الجنوب وواقع عمليّ يفنّدها. فغالبًا ما يخلّف هذا الفارق مرارَةً ينجم عنها تقييم موسومٌ بخطاب فريد يرثي مستقبل دولة ما بعد الاستعمار. بل غالبًا ما تُحيل تجربة العمل في القطاعات الحيوية (من قبيل المستشفيات والمصانع والمدارس والوزارات ووكالات التنمية الوطنية) وفشلها لدى جزء من هذه الفئة السكّانية المُرغمة على الهجرة على شعور بالإخفاق الوطني؛ أو بالأحرى نكث الوعد الوطني ما بعد الاستعمار. بيد أنّ قرار المغادرة يستجيب لسبب ظرفي كاقتناص فرصة لاحت أو اندفاع متسرّع مخافة زوال تلك الفرصة المتاحة؛ حيث الرّحيل قبل أن تُسدَّ الثّغورات أو مخافة أن تضحي الكفاءة غير قابلة للانتقاء... أي رحيل قبل تبدّد الظّروف السّانحة للرّحيل.

ينتمي المهاجرون.ات ذوو الكفاءات في تونس إلى الطبقات الوسطى والعليا في بعض الأحيان. ويجابهون شعورًا بالاحتجاز على الرغم من اكتسابهم.نّ إمكانيات تعليمية ومهارات مهنية عالية. كما تصير الهجرة ضمن سياق تتداخل فيه الآليات الأوروبية لانتقاء العمالة الماهرة مع تداعي الآفاق الوطنية استراتيجية للتنقّل الاجتماعي واستجابة وجودية لشعور بالانحطاط. إنّ ذلك شعور يأتي استجابة للهوّة بين وعد الحداثة (بمعنى التغريب**L'occidentalisation**) وتجربة التعليم العالي المصمّمة لتطوير المجتمع في توجهه نحو الغرب من جهة، وبين واقع نظام صارم يتسم بتسويّف المنطق الفاسد والهروب نحو اقتصادات الشمال الجذابة من جهة أخرى. ومن ثمّ تبرز احتمالية أخرى متمثّلة في النّسج على منوال الذين يخضعون في ظل هذه الضغوطات لآليات الهجرة الانتقائية.

3 حالة محمود

تسيّسٌ إزاء منظومة رعاية صحيّة معيبة: خيبة أمل ما بعد الثّورة

يبلغ محمود من العمر اليوم 38 عامًا، وهو طبيب كان قد تلقّى تعليمه في تونس. ويعيش محمود اليوم في بلجيكا بعد أن هاجر في مرحلة أولى إلى فرنسا لممارسة الطبّ. وقد أجرى وائل القرناوي هذه المقابلة مع محمود أثناء زيارته لتونس خلال العطلة الصيفيّة في العام 2025. رحّب محمود بإجراء المقابلة نظرا لعملنا في قضايا الهجرة.

وكنّا قد تعرّفنا على محمود في سياق ثورة العام 2011 حيث كنّا منتمين إلى نفس الأوساط المنادية بالإصلاح السياسي الشّامل، فهو ينتمي إلى جيل الشباب المُدرك للمسار الديكتاتوري المديد الذي فرضه النظام القمعي بتونس. وقد انخرط في النّضال السياسي منذ دخوله كلية الطبّ قبل الثورة. وساهمت وطأة الواقع وحالة البنية التحتيّة الاستشفائية وظروف ممارسة مهنة يُفترض أنها نبيلة (على الأقل في المخيلة الجمعية في تونس) في دفعه نحو النّضال السياسي:

> "قدمت بذهنية طالب متفوق ثم تعرّضت لكل ذلك الإذلال. لقد فقدت عن نفسي الرغبة في المواصلة [...] سرعان ما تبدّدت أوهامي منذ بداية دراستي للطب. لقد كنت ناشطاً في الحراك النقابيّ، وبدأت تتلاشى عندئذ كل الأوهام التي تكوّنت لديّ. لنبدأ بالمنهج الدراسي، حيث تُعاين منذ الوهلة الأولى بنية المستشفيات وسوء المعاملة؛ إذ يكون الأطبّاء الشباب المتربّصون عرضة لسوء المعاملة حتّى قبل التّعامل مع المرضى. ولا زلت أذكر الإذلال الذي تعرّضت له من قبل رؤساء الأقسام الذين كانوا يتمتعون بسلطات شبه إلهية وكأنّهم مفوّضو الله في الأرض، لتسأل نفسك أن "ما أنا فاعل هنا؟" وأمّا إتمام الدّراسة دون أن تتحطم ثقتك بنفسك تمامًا فهو بحدّ ذاته إنجاز عظيم.
>
> أخذت خيبة الأمل في النظام الجامعي التونسي تترسخ رويدًا رويدًا. وأتذكر مثلا حادثة جرت خلال مرحلة الطب الخارجي (**Externat**)، حيث تمّ "تجميد **Mise au placard** " أحد الأشخاص (ملاحظة المترجم:"حطّوه في الفريقو" في اللهجة المحليّة، أي استبعاده تدريجيًّا وعدم التّفاعل معه) دون سبب واضح. كما كان رئيس القسم يتصل بالطبيب.ة المقيم.ة ليهدّده.ها قائلا: " ستخسر.ين أطروحتك و [درجات] الأعمال التّطبيقية " كلّما أضربنا عن العمل خلال مرحلة التربّص الداخلي في الطبّ. "

يحدّث الوضع الذي وصّفه محمود عن واقع يواجهه الطّلبة/الطّالبات "المتفوّقون.ات" الحاصلون.ات على شهادة البكالوريا ممّن توجّهوا.ن لدراسة الطب. وتكمن الميزة الخاصة لهذه الدراسة في "مرحلة التربّص في الطبّ الداخليّ **Internat** "؛ حيث يُنظرُ للطلبة/الطّالبات خلال هذه المرحلة بوصفهم نخبة وموظفين.ات مستقبليين.ات لدى الدولة. ولكن ستخبرنا المقابلة بأن هذه التجربة التي تتّخذ من "عقر دار الدولة" مسرحا لأحداثها هي التي تفضي إلى تأجيج مشاعر الإحباط لديهم.نّ، إذ تعكس ظروف العمل حقيقة الجفوة التي تعاملهم.نّ بها الدّولة. وتصير بذلك مسألة الرحيل خيارًا بديلاً للعديد من الأطباء الذين عملوا داخل هذه المنظومة قبل أن يهاجروا.ن إثر اختبارهم.نّ لهكذا خذلان وخيبة أمل.

ويشرح محمود في تتمّة المقابلة وضع إدارة المنظومة الصحية الذي يستلزم إصلاحاً جذرياً إذا ما توافرت الإرادة السياسية لجعلها مؤسسة جاذبة لنخب البلاد. كما تكشف المقابلة أن الرغبة في اجتذاب نخب الجنوب العالمي (أي الأطباء في هذه

الحالة) لا ترتكز حصرًا على السياسات التي ينتهجها الشّمال في سدّ النقص المُعاين في "الصّحاري الطبيّة" [21]. وسيحدّثنا محمود أدناه عن تجربته كطبيب متربّص في تونس قبل مغادرته إلى فرنسا ومن ثمّة إلى بلجيكا. ولئن صيّره نشاطه النضالي صوتًا صادحًا بالمطالب، إلّا أنه كذلك خبير مُطّلعٌ على الوضع التونسي سواء على الصعيد المهني أو فيما يتعلق بالفروقات بين فترة ما قبل الثورة وما بعدها. وسنعرض في هذا المجال المشاكل المسندة بأمثلة تبرز أوجه القصور في منظومة الرعاية الصحية واقتران إخفاق الإدارة بانعدام الإرادة السياسية للإصلاح:

"يقع الطّلبة في مجال الطبّ تحت تأثير متخيّل يتبدّد عند ولوجهم النّظام والاصطدام بالواقع؛ أي بجودة التّكوين وطرق التّعامل مع النّاس وحالة المستشفيات. وتفتقر معظم أقسام المستشفيات إلى أبسط معايير التّعامل الإنساني. لقد سألت نفسي عند معاينتي لهذا الوضع: "أيّ خيار ستتّخذه ببقائك؟ هل ستختار بؤس الوضع في المستشفيات وضيق الحال؟"

لم يتجاوز دخل الطبيب المقيم.ة أو المتربّص.ة الدّاخلي في الطب آنذاك *800* دينار تونسي شهريًا (وهو ما يعادل *230* يورو) بعد أن قضّى.ت *5* سنوات في دراسة الطبّ. ولئن شهد المبلغ تحسّنا طفيفا إثر ثورة العام *2011*، إلا أنّه يظلّ غير قادر على تعويض الطاقة والجهود المستثمرة في المسار الدراسي [22]. وأسفت لعلمي عند التقائي مؤخراً بالمتحدث باسم المنظمة التونسية للأطباء الشبان أن لا زالت تُرفعُ نفس المطالب.

وأذكر أنني قضّيت في إحدى المرّات *106* ساعات عمل خلال أسبوع واحد، وذلك رقم قياسي شخصي حققته عندما كنت متربّصا داخليًا في الطبّ. ولا زلت أذكر نوبة عمل في قسم طب الأطفال كنت أقوم خلالها مقام الطبيب والممرّض في آن، وذلك لعدم تواجد ممرّضين.ات أحيانًا. وأمّا مناوبة أخرى قمت بها في قسم الجراحة فقد شهدت خلالها تأخّر الممرّض في الحضور بسبب انشغاله بالتسوّق؛ وعانى المرضى من جرّاء تأخيره لأنهم لم يتلقّوا جرعاتهم.نّ من الأنسولين.

يجد المرء نفسه مُجبرًا على التّعامل مع نظام معطوب. وأذكر أنّي كنت بصدد إجراء تحاليل لطفل حين انزلقت على الدّرج وإلتوي كاحلي جرّاء ذلك. وقصدت قسم الطوارئ للحصّول على حقنة بسب الأوجاع، لأواصل إثر ذلك نوبة عملي إذ لم يكن لديّ خيار آخر. حضرت صبيحة اليوم التالي رئيستي بعد أن كانت قد قضّت الليلة في منزلها، في حين لم أقدر على استكمال ملفّات المرضى بسبب الآلام؛ وطفقت رئيستي تسخر منّي وتهينني أثناء اجتماع الطاقم الطبّي، و استهزأت بي أمام الحضور حين عرضت إحدى الملفّات [...]

ولا زلت أذكر رئيس قسم طب حديثي الولادة في مستشفى المنستير، ذلك العالم في مجال الإساءة والتّحطيم النفسي؛ حيث قال لمتربّص داخليّ فلسطينيّ زميلنا: "أنت مجرم ولست بطبيب. سأبلّغ السلطات في غزّة بأنك جاسوس إسرائيلي". كما أجاب طبيبا مقيما آخر كان قد قدّم إليه طلب إجازة بمناسبة حفل زفافه بالقول: "لا يحقّ لك سوى ثلاثة أيّام إجازة، وهو نفس ما حصلت عليه شخصيّا عند احتفالي بزفافي". لقد شاعت مثل هذه السلوكيّات، لا سيما خلال الفترة ما بين *2008* و*2011*. إلا أنّ التوجّس بات ينتاب الكلّ منذ اندلاع الثورة، ليخفت مثل هذا السّلوك نسبيًّا، لا سيما في صوره الأكثر عبثيّة. بيد أنّ الإهانات والابتزاز في تعيين حصص الاستمرار (**Postes de garde**) واحتساب الأعمال التطبيقية وتعيين

21 غيوم شيفيار وآخرون، "الصحارى الطبية" في فرنسا: الوضع الراهن وآفاق البحث، مجلّة L'Espace géographique، المجلد 47، 2018. ص 362 .380.

Chevillard, Guillaume., et al. « "Déserts médicaux" en France : état des lieux et perspectives de recherches ». CAIRN.INFO .380-Tome 47, 2018. p.362 4/L'Espace géographique, 2018

https://shs.cairn.info/revue-espace-geographique-20184--page-362?lang=fr

22 حول تجدُّد احتجاجات القطاع الطبي سنة 2025، أنظر زينب بن إسماعيل، "إضراب وطني واحتجاجات في تونس: غضب الأطباء الشبان"، انكفاضة، 2 جوان 2025.

التربّصات لم تندثر بعدُ.

يتولّد لديك شعور بأنّك تعمل في غابة في ظلّ المشاكل المرتبطة بالعمل سواء في القطاع الخاص أو العام في تونس. ويزداد الوضع تعقيدا إذا ما برهنت عن احترازات أخلاقية وايمان بالاتّساق والانتظام. كنت سأكسب مالا أوفر لو اخترت البقاء في تونس، وهو ما دفع بأخي لأن ينهرني قائلا: "أجُننتَ؟ كيف لك أن تضيّع مثل هذه الفرصة بالرّحيل؟" ولكنّي أعاين الأمور من منظور الاتّساق مع مبادئي الأخلاقية وعمل ما أحبّ. "

تضيء هذه المقابلة نمطًا متواترًا في دراستنا لحالات أطباء آخرين؛ حيث تشكّل العلاقات بين الأجيال قبل عام 2011 عائقا حقيقيًّا أمام التواصل داخل أقسام المستشفيات، مما رسّخ علاقات الهيمنة الهرمية وزرع الشعور بالإذلال والإهانة. ولكن خفتت عقب العام 2011 هذه العلاقات إلى حدّ كبير، وذلك أنّ الثورة تُعتبر مساحة خلقها شباب دفعوا "بدمائهم.نّ" من أجل الوطن وفي سبيل التغيير. وصار تبعا لذلك الثمن المدفوع دينًا في حسابات العلاقات الرمزية بين الأجيال، ممّا فرض توازنًا جديدًا قوامه الاحترام والحوار. ومع ذلك أبانت المقابلات التي أجريناها وملاحظاتنا عن اتّسام الفترة التي أعقبت العام 2011 بحالة تخبّط إداري يحول دون إيجاد حلول للمشاكل المستجدة؛ فقد عرفت تلك الفترة طفرة في حريّة التعبير ورفع المطالب أفضت إلى خلق هوّة عميقة بين توقعات وتطلّعات الناس ووضع الإدارات ومرافق الخدمات من قبيل المستشفيات.

وقد عرفت تلك الفترة اضطرابًا سياسيًّا وغيابًا لتنفيذ مشاريع محدّدة لإصلاح قطاع الصحة بمنأى عن الشعارات التي رفعتها الحكومات المتعاقبة؛ حيث لم تَلُحْ أي سياسات مخصّصة لقطاع الصحّة على جدول الأعمال. ولذلك لا يزال هذا القطاع معتمدًا على الهيكل التنظيمي الذي كان سائدًا قبل الثورة في ما عدا بعض الزيادات في الأجور للحيلولة دون الانهيار التام. لقد كان لهذا الوضع دور فاعل في تنامي معدّلات مغادرة الأطباء الشبّان في الوقت الذي تغيب فيه سياسة تحدّ من هجرة الكوادر الطبية. وتفاقم مغادرة الأطباء والشغورات الناجمة عن ذلك من أزمة المستشفيات، ليتعاظم بذلك فقدان "حرّاس/حارسات" المؤسسة ثقتهم.نّ فيها، رغم كونهم.نّ كوادر المستشفيات المستقبلية:

"أذكر أن لم تكن لديّ نيّة ولا تفكير في مغادرة البلاد زمن مزاولتي للدّراسة بالكليّة. ولكن تغيّر الوضع إثر ذلك؛ إذ تعاظمت قناعتي بضرورة الرّحيل كلّما زدت غوصًا في غياهب هذه المنظومة. لقد انتهيت إلى فقدان كل شعور بالانتماء المهنيّ. كما صار الوضع مخيفا في ظل تواتر حالات التقصير الطبي، حتى أنّي توجّست من أنّ وفاة مريض.ة يمكن أن تؤدّي بي إلى المحاكمات أو السّجن في ظلّ منظومة معيبة تفتقر إلى ممرّضين.ات وطواقم ومشرفين.ات. وهو ما جرى بالفعل في حالة طبيبة مقيمة في قسم طب الأطفال في المستشفى الجامعي فرحات حشّاد اعتُقِلت أثناء مناوبتها. ثمّ أنّ ما جرى لقريبتي قد سبّب لي صدمة."

استكتشاف بلد المهجر: التحوّل إلى مهاجر.ة

لا يتمثّل محمود "فكرة الرحيل" بوصفها مسألة فرديّة، بل هو يضعها في سياق الاقتصاد العام للطبقة الوسطى التونسية:

"لم تكن فكرة الرحيل جديدة، إذ لم أكن أخطّط للهجرة عندما كنت أزاول دراسة الطب، بيد أنّها كانت من ضمن أحلام الطبقة الوسطى التونسية؛ أي أنه يمكن للمرء السّفر إلى الخارج عند إنهاء الدراسة بغية تحصيل المزيد من الشهادات، ثمّ العودة للعمل في الوطن. وأقصد بذلك أن مغادرة تونس نهائيًا لم تكن يوماً ما في الحسبان، بل كانت مجرد إمكانية متاحة بفضل دراسة الطب."

بيد أننا سنتبين أن الوضع البنيويّ للهجرة (أزمة المستشفيات في بلد المغادرة) والاغتراب (تعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بوضع المغتربين.ات والزامهم.نّ بالاندماج) هو الذي يزعزع العلاقة بين الهجرة والاندماج؛ فالرغبة في السفر إلى الخارج لإكمال التعليم أو تحسين الدّخل بهدف العودة إلى البلد الأصلي وصون الارتباط العضوي به (بمعنى ممارسة المهنة فيه) لهي تفسح المجال لشكل مختلف تمامًا من الاغتراب، أي إلى نموذج آخر قد صمّمته سياسات الهجرة في الشمال.

ويتعلّق الأمر مذّاك بالمغادرة والاندماج بشكل نهائي في أقسام المستشفيات الأوروبيّة التي تشهد نقصا في اليد العاملة.

هاجر محمود إلى فرنسا أثناء أزمة جائحة الكوفيد . 19 في العام 2020 بعد أن تقدّم بطلب لشغل وظيفة شاغرة كطبيب عام. وقبل إثر ذلك في خطّة "طبيب متربّص" بموجب عقد عمل في أقل من 24 ساعة من تاريخ إرساله طلبه. ويروي لنا محمود هذه "القصة الطريفة" عن وصوله إلى فرنسا:

"الطريف في القصة أني تقدمت بطلب وظيفة في مدينة رانس على الساعة *10* مساءً، وتلقّيت خبر الموافقة على انتدابي على الساعة *9* من صباح اليوم التّالي [ضاحكًا]. واتّصل بي رئيس القسم بنفسه، إذ يعانون من نقص في الموظفين دفعهم إلى إعلان الانتداب."

ولكن يعود مشروع الهجرة إلى فترة بداية الدراسة؛ فإمكانية الهجرة متأصّلة في أنماط التفكير المُطبّع معها باعتبار ثقلها كخيار يصاحب مسارات الطلبة.ات "المتفوقين.ات" والتلاميذ/التلميذات الحاصلين.ات على أفضل المعدّلات في البكالوريا. كما تشكّل الهجرة خلال فترات "الانتقال" الكبرى مجالاً هيكلياً يضمّ الاعتبارات التي تأخذها العائلات والنخب المستقبلية بعين الحسبان، فالهجرة تؤثّر على الخيارات وتُحدّد كيفية تدبير موارد العائلات (حيث الاستثمار في تعلم اللغات واختيار اختصاصات معيّنة والانفتاح على ثقافة بلد بعينه في أوروبا أو أمريكا الشمالية). وإن من المعلوم في هذا الإطار انعدام الاهتمام ببلدان الجنوب نظرا لإهمال هذه البلدان توظيف استراتيجيات القوّة الناعمة في سياساتها الخارجيّة. وينضاف إلى ذلك اكتساب المعرفة بالإجراءات الإدارية ومتطلّبات مراكز التأشيرات باعتبارها أولى العقبات التي يتعين على النُخب المهاجرة تجاوزها:

"لقد خططت في البدء للهجرة إلى ألمانيا، لذا توجّب عليّ فتح حساب مغلق (**Compte bloqué**) برصيد *18،000* يورو (*920* يورو في الشّهر لمدة سنتين). ولكن خفّضت وزارة المالية سعر صرف الدينار التونسي عند جمعي للأموال المستلزمة، ممّا أدى إلى تراجع قيمة أموالي.

لكل ولاية بجمهورية ألمانيا الاتحادية قوانينها الخاصة. بيد أن هناك ضربا من التضامن بين الأطباء التونسيين المغتربين بألمانيا، حيث يمكن طلب النصيحة على صفحات فيسبوك مخصّصة لهذا الغرض.

وتتضاعف فرص الحصول على عمل في الصحاري الطبية، أي تلك المناطق التي تعاني من نقص في خدمات الرعاية الصحية. ويشترطون عند تقديم ملفّك في ولاية بافاريا تحصيل مستوى المستخدم المستقلّ **B***2* في اللغة الألمانية وتحويل مبلغ الـ *18،000* يورو، إضافة إلى ترجمة جميع شهاداتك العلميّة ومصادقتها في إطار نظام "الآبوستي**Apostille**" للمصادقة على الشهادات والوثائق الرسمية التونسية للإدلاء بها لدى السفارات الأجنبية. لذا تعيّن عليّ التوجّه إلى السفارة والانتظار في صفوف طويلة لتحصيل المصادقة على الوثائق؛ لقد كانت رحلات ذهاب وإيّاب مضجرة خلّفت عندي ذكريات مروّعة عن صيف عصيب قضّيته في تونس. وتغطي الأختام قفا شهاداتي العلميّة، ذلك أنني دأبت على استشارة المترجمين المُحلّفين والقنصليات للتحقّق من سلامة الاجراءات.

وائل القرناوي: طبعا قمت بذلك حرصا على التأكّد من سلامة كل الاجراءات؟
محمود: بلى، "خوك مطبوع بكلّي " [ضاحكًا]. لقد عمدت إلى ذلك للتأكّد من سلامة الإجراءات أساسا، ولكون الشهادات العلمية التونسية قد فقدت مصداقيّتها ولاختلاف الوثائق المطلوبة بين الولايات الألمانية؛ فمثلا كنت أرغب في الذهاب إلى ولاية ساكسونيا لكونها أكثر تقبّلا للمهاجرين.ات. وأقلّ محافظة من الناحية الاجتماعيّة إذ يحكمها اليسار. وترحّب هذه الولاية أيّما ترحيب بالأجانب، لتكون بذلك مكانا يطيب فيه العيش على مقربة من هانوفر.
إنّ للتّونسيين.ات خياران إذا ما هم.نّ راموا السّفر إلى الخارج؛ إمّا معادلة شهاداتهم.نّ العلميّة أو اختبار اللغة الألمانية الطبية (**FSP** (**Fachsprachprüfung**، وتلك هي أولى الخطوات. ثم يتبع ذلك طريقتان لتحصيل معادلة الشهادات،

أولاهما سهلة تتطلّب مراجعة خبراء بتكلفة *3000* يورو يتولّون فحص وتقييم البرامج الدّراسية، حتّى إذا ما تفطّنوا إلى نقصان وحدة دراسية ما فإنّ المترشّح.ة مدعوٌّ.ة لدراستها واجتيازها بألمانيا ومن ثمّة العودة لإتمام الإجراءات.

غير أنّ التونسيّين.ات صاروا لاحقًا مجبرين.ات على اجتياز اختبار معادلة شهادة الطب العام (اختبار المعرفة الطبيةDie Kenntnisprüfung **für Ärztinnen und Ärzte**)، إذ أُلغِيَ خيار مراجعة الخبراء المذكور سابقًا إثر حادثة تزوير وثائق.

لم تكن وثائقي جاهزة بعْدُ حين حلّت جائحة الكوفيد ـ *19* بينما كنت أجهّز نفسي للمغادرة نحو ألمانيا.

لذا شرعت في التقديم على وظائف في فرنسا كي أتمكّن على الأقلّ من التنقّل في أوروبا (بفضل تأشيرة شنغن)، ذلك أني ما كنت راغبا في السّفر إلا لسويسرا أو ألمانيا. ولكنني أقنعت نفسي بضرورة التحرّك وأنه لا ينبغي لي البقاء في تونس منتظرا موعدًا للحصول على تأشيرة قد يستغرق *4* أو *6* أشهر. كما أذكر أن النّاس كانوا يعكفون على تحديث صفحة الموقع الإلكتروني لحجز مواعيد التأشيرات في توتّر. "ألمانيا هي المُنتهى، ولكنني سأجعل من فرنسا جسرا نحو ألمانيا"، هذا ما حدّثت به نفسي.

[...] أودّ أن أختم بالقول أن مغادرتي للبلاد كانت مدفوعة بأسباب شخصية. فقد برزت بارقة أمل بفضل الثّورة واحتجاجات العام *2013* من بعدها. ولكن تبدّد الوهم إثر ذلك وضاعت الآمال."

اغتراب خاضع للرّقابة: عمالة ماهرة تحت وطأة القلق من تسوية وضع الإقامة القانوني

تشرح تجربة محمود في الهجرة باستفاضة ما نصطلح عليه بـ "الاغتراب الخاضع للرّقابة"؛ فهي هجرة ناجمة عن رغبة عارمة في تحصيل الحق في التنقل والاعتراف المهنيّ في مواجهة منظومات عموميّة مخفقة (على شاكلة منظومة الرعاية الصحية) في دول ما بعد الاستعمار، بيد أنّها تتمّ تحت وطأة إجراءات الانتقاء والضّبط الأوروبية. فما إن وصل محمود إلى أوروبا حتى اصطدم باعتماد ضمنيّ للتراتبية في تصنيف جنسيات دول الجنوب أساها «التراتبيّة الاستعمارية» وبتعقيد الإجراءات الإدارية واضطرار لتقبّل ظروف حياتية ومِهنيّة سمتها الهشاشة والتبخيس من المكانة الاجتماعية في سبيل ضمان تسوية وضع إقامته القانوني واندماجه المهني. ويسلّط الضّوء في هذا السّياق على آلية استقطاب العمالة الماهرة؛ حيث لا تكون المؤهلات وحدها كافية لضمان حريّة التنقل والاستقرار، فهي تخضع لقواعد وتطلّعات دول الشمال العالمي.

شغل محمود عند وصوله إلى فرنسا وظيفة "متربّص مساعدStagiaire associé " وتقاضى أجرًا أقلّ من الحد الأدنى للأجور (1280 يورو شهريًا) دون أن يُخوّل له حضور دورات تكوينية إضافية أو الحصول على شهادات جامعية؛ يقول محمود: "لئن توجّب عليّ نظريا العمل ما بين 35 إلى 40 ساعة كدأب الأطبّاء الفرنسيين.ات، إلاّ أنّي عملت عدد ساعات أكبر لأن لم تكن لي نفس الحقوق التي يتمتّعون بها (بوصفهم.نّ مواطنين.ات فرنسيّين.ات). كما تقاضيت راتبا يقلّ عن راوتبهم.نّ، ولذا كان لزاما عليّ أن أحذو حذو باقي الأجانب بأن أعمل مناوبات إضافية في إطار حصص الاستمرار حتّى أتجنّب الحاجة". وتشير هذه الشهادة إلى تبخيس جليّ للمكانة العلمية والمهنيّة؛ إذ يُنَسّبُ الاعتراف الأكاديمي والمهني

المكتسب في تونس عند تقييمه، بل يمكن أن يُلغى أساسا بعوامل التراتبية الاجتماعية والجنسيّات في الشمال. كما يشي ضُعف الأجور وساعات العمل الطويلة وغياب المساواة في الحقوق مع الأطباء الفرنسيّين عن تجربة عمل موسومة بالشقاء والجهد المفرط.

ويحيل مثل ذلك الحطّ من المكانة المهنيّة إلى إحساس بالدونية ناجم عن التجربة النفسية المُعاشة أثناء الخضوع للإجراءات البيروقراطية، حيث تقاسم العمالة الماهرة في غالب الأحيان نفس وضع المهاجرين.ات غير النظاميين.ات على الرغم من مهاراتهم.نّ. كما يسترجع محمود تجربة زملاء/زميلات مغتربين.ات عالقين.ات في أوضاع إقامة غير نظامية جرّاء اختلال نظام المواعيد في المحافظات (**Préfectures**). بل ويخبّرُ محمود عن فترات الانتظار المربكة للحصول على تأشيرة وتصاريح إقامة مؤقتة تكون مدتها وخيارات تجديدها منوطة بالظروف الاقتصادية واحتياجات السوق المحلية من العمالة. يقول محمود في هذا الصّدد: "حصلت في فرنسا على أوّل تصريح إقامة لمدة 6 أشهر تلاه تصريح ثانٍ يتيح إقامتي لنفس المدة. ثمّ جاهد رئيسي في العمل كي أحصل على تصريح لمدة عام (إذ رغب في استبقائي في القسم الطبي الذي يديره). ولئن حالفني الحظ بفضل فترة جائحة الكوفيد، إلّا أني حصلت على وثيقة إقامة مؤقّتة (**Récépissé**) لمدّة 3 أشهر." وتولد فترات الانتظار هذه التوتر والقلق وتخلق حالة من الريبة، كاشفة بذلك عن كيفيّة إحكام سياسات الهجرة الأوروبية قبضتها على تنقّل النخب من الجنوب وتوسّلها آليّات تسوية وضع الإقامة القانوني كأداة للضّغط على اندماج تلك النّخب وتحديد خياراتها في البقاء أو المغادرة. تُظهر فترة جائحة الكوفيد . 19 كيفيّة إنتاج مثل هذه الآليات لتأثيرات استغلاليّة على الرغم من كونها فترة استثنائية؛ إذ أتاحت الأزمة الصحية العامة لمحمود وغيره من المغتربين.ات الإفادة مؤقتاً من تسريع الإجراءات. ولكن يظلّ هذا الوضع مؤقّتاً ومرهوناً بظروف استثنائية.

أما مسألة معادلة الشهادات العلمية فهي عقبة هيكلية أخرى، حيث حدّثنا محمود عن الإجراءات اللازمة للاعتراف بمؤهلاته العلمية من الترجمة والتصديق عبر نظام الأبوستي **Apostille** (للتصديق على الشهادات المُراد الإدلاء بها بالخارج) واختبار المعادلة من ضمن إجراءات أخرى مُكلفة ومُضيعة للوقت. وتصيّر هذه المتطلبات الهجرة إلى عملية رقابيّة يعتمد القبول بمقتضاها على الموارد المالية وطول النّفس بقدر ما يعتمد على الكفاءة الأكاديمية أو محض الاعتراف بإدارات دول الجنوب. يعيد هذا النظام غير المحايد بالمرّة إنتاج التراتبية الاستعمارية ويفرض على المهاجرين.ات قيوداً مخصوصة تبعاً لجنسيتهم.نّ ووضعهم.نّ الاجتماعي في بلدهم.نّ الأصلي. ويعلّق محمود قائلاً: "ترتكز المنظومة برمّتها على الاستغلال. ولا معنى لادّعاء المنظومة تفوّق الشهادة العلمية التونسية على الشّهادات الجزائرية أو الكاميرونية مثلاً؛ ذلك أن كل تلك الشهادات متشابهة تساوي بينها حقيقة كونها شهادات غير أوروبيّة." ولا تخضع التقسيمات الطبقيّة الوطنية وعمليّات انتقاء المهاجرين.ات ذوي.ات المهارات لمنطق الكفاءة الفردية، بل هي رهينة لمنطق التراتبية ما بعد الاستعمارية الذي يزن قيمة الشهادات العلمية ببلدان الجنوب بميزان احتياجات دول الشمال العالمي وقواعده التي يسطّرها.

تبرز المقابلة مع محمود القيود المزدوجة التي تكبّل المهاجرين.ات ذوو.ات الكفاءات المتوجّب عليهم.نّ إثبات الكفاءة المهنية في بيئة تعتبر الشهادات الأجنبية مطمعًا لضمان حسن أداء قطاعات مختلفة من المجتمع، لتحط في الآن ذاته من قيمتها بغية حفظ مصالح المواطنين.ات. ومن ثمّة لا يكون الضغط النفسيّ والقلق عوارض جانبيّة لنظام الهجرة، بل يكونان عنصرين رئيسين من عناصر هذا النّظام حين ينتجان سلوكيات التكيف والامتثال عبر القبول بظروف عمل هشة وحطّ مؤقت أو دائم من القيمة المهنيّة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى كون عدد من الشباب التونسي المشتغل في الميدان الصحي يعي جيدا ترابط سياسة الهجرة بسلب الحقوق وأزمة المستشفى عموما. ولعل احتجاجات الأطباء الشبان سنة 2025 خير دليل على الصحوة السياسية وهذا الترابط [23].

23 أنظر: موقع نواة، "الأطباء الشبان يحتجون رفضا لسياسة التهديد والتهجير"، 1 جوان 2025.

ختامًا، تفصح مسيرة محمود عن التجربة المفارقة التي تخوضها النخب الماهرة في بلدان الجنوب؛ إذ تمّ تأهيلها للمساهمة في بناء وتسيير دولها في فترة ما بعد الاستعمار، لتُدفع إثر ذلك للهجرة في ظروف يسودها انعدام الاستقرار والخضوع للرقابة والتراتبية الوطنية. وتستحيل تدابير تسوية وضع الإقامة القانوني واختبارات المعادلة والنّفاذ إلى وظائف أكثر استقرارا أدوات لتدبير شؤون العمالة الماهرة حين تُصيّر من الرغبة في حرية التنقّل مجموعة من القيود والتنازلات. كما تدلّل هذه التجربة على دوام خضوع الهجرة لأسباب اقتصادية أو مهنية لأطر وتراتبيّات محدّدة وتكييفها خدمة لمصالح دول الشمال العالمي؛ وهو ما يدعّم فكرة اغتراب خاضع للرقابة تصطدم في إطاره الرغبة الفردية بالبنى الإداريّة والسياسيّة للبلدان المُسْتَقْبِلَةِ.

4 المعنى الجديد للتجنس

يورد عبد المالك صيّاد الملاحظة التالية في الفصل الحادي عشر بعنوان "التجنّس" من كتابه "الغياب المزدوج":

«لقد نشأت علاقة جدلية بين الاغتراب **Immigration** (بوصفه في ذات الآن سيرورة ومجموعة من المغتربين.ات) وبين الأمة، أي بين الاغتراب والتجنّس **Naturalisation** إذا ما رُمنا الغوص عميقا في المسألة؛ حيث يستمدّ التجنّس جذوره من الاغتراب المنصهر بدوره في التجنّس إثر انتفاء احتمال العودة النهائية [24].»

ينظر الفصل المذكور في معنى التجنس في علاقة بالاغتراب لا سيما بالنسبة للجزائريين في فترة ما بعد الاستعمار، أي في أعقاب حرب التحرير الوطنية. فالجنسية (الجزائرية) التي بُذلت في سبيلها "الدّماء" خلال صراع وطني ضار حوّل "الأهالي**Indigènes**" مواطنين.ات مستقلين.ات بفعل القانون قد أفصحت عن حقيقة تاريخية أثارها صيّاد وقوفا عندَ قوله: "إن المغتربين.ات الأدنى مرتبة في التراتبيّة الاجتماعيّة والمهنيّة [...] أي المغتربون.ات الأكثر حرمانًا اقتصاديًا وثقافيًا هم الأشدُّ عداءً لفكرة التجنّس" [25]. وتثير ملاحظة صيّاد القضايا الرمزية المناهضة للتجنّس باعتبار انسجامها مع منهجه المقيم لصلات وثيقة بين الاغتراب والأوضاع والتاريخانيّة والواقع السياسي والاجتماعي للأراضي التي غادرها المهاجرون؛ فلا شكّ أنّ التجنّس قد اعتبر (أقلّهن من قبل الطبقات الشعبية القادمة من المستعمرات السابقة بشمال أفريقيا) ضربًا من ضروب خيانة الأمة الناشئة وتشويها لها. بل ويستحضر صيّاد حالة من التوتّر القائم ضمن أوساط المهاجرين.ات فيما يتعلق بالتجنس، حيث تختلف السّلوكات بين الطبقات:

"يكون في المقابل المغتربون.ات [...] ذوو.ات المكانة المرموقة نسبياً في المجتمع الفرنسي أو الشّاغلون.ات مناصب ذات امتيازات في إطار المجالات المهنية المتاحة للمغتربين.ات [...] الأكثر استعداداً أو الأقل تردّدًا في الحصول على الجنسية الفرنسية، حيث يفضلون طرح التّجنس لا بوصفه استبدالاً لجنسية بأخرى، بل باعتباره مراكمة ذاتية للجنسيتين الفرنسية والجزائرية، وباعتباره أيضا مراكمة موضوعية للمزايا التي تتيحها كلتا الجنسيتين. وفي العموم يقترب التجنّس من حقيقته القانونية متى ارتفع شأن المرء في التراتبية الاجتماعية ونأى عن الوضع (الاجتماعي) كمغترب.ة ليقتصر على صفة "الأجنبيّ.ة"؛ حيث يعمُّ التعامل مع التجنّس بين المتقدّمين.ات بمطالب التجنّس والمجتمع الذي يمنحهم الجنسية على أنّه مجرد إجراء بحت وآلية ذات طبيعة إدارية حصرا، بغض النظر عن المعاني الأخرى الماثلة على الدّوام والتي نميل إلى تجاهلها، ممّا يوحي بأننا قد تخطّيناها".

تُعتبر ملاحظات صيّاد علامات فارقة في سياق استيعاب الديناميات ما بعد الاستعمارية للتجنيس، لا سيما بالنسبة العمالة الماهرة بوصفها النخب المهاجرة الجديدة. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى التحولات الطّارئة على هذا الواقع الرمزي اليوم لدى هذه الفئة في علاقة بالسلوكيات الجديدة التي برزت إثر إخلاف الوعود الأولى التي قطعتها الدول ما بعد الاستعمارية في الجنوب العالمي. ويمكننا القول أنّ الحاجز النفسي المتمثل في الولاء للوطن الذي هاجروا.ن منه قد تهاوى أمام نُقصَان

24 عبد المالك صياد، الغياب المزدوج: من أوهام المهاجر إلى معاناة المغترب La double absence. Des illusions de l'émigré aux (souffrances) de l'immigré، الفصل الحادي عشر.

25 المرجع السابق، ص. 193 . 194.

الوعد الوطني في السنوات الأولى عقب الاستقلال؛ حيث تتراجع قيمة جنسيّات بلدان شمال أفريقيا كلّما اتّضحت الحقائق السياسية الجديدة التي سمتها الفساد والتخلف واستدامة العلاقات الاستعمارية الجديدة. وتصوّر بذلك هذه العلاقات القائمة على تشديد القيود الحدوديّة (من قبيل التأشيرات وتصاريح الإقامة) للمهاجر.ة التجنّس على أنّه ساحة معركة يحارب فيها من أجل ضمان الوجود القانوني ضدّ آلة بيروقراطية جهنمية ومهينة. بل إن تشديد شروط تجديد "الأوراق" (تصاريح الإقامة) ومسألة عدد سنوات صلوحية تلك الوثائق (وخطاب المهاجرين.ات حول هذه المسألة) هي التي تجعل من التجنّس أمرًا منشودًا.

إن التجنيس القسري لهو نتيجة لتطور مناهج إدارة الاغتراب في بلدان الشمال في فترة ما بعد الاستعمار والمشاريع السياسية للاستقلال في الجنوب. ولكن يضحي التجنّس مشروعاً فردياً وجماعياً يتداخل مع فكرة الهجرة، بمعزل عن الارتكاز إلى موضوعية وواقعية سياسات الهجرة التي جعلت من عدم الحصول على حق تجديد [تصريح الإقامة] عاملاً مسرّعاً. ويصبح التجنّس بذلك هدفاً للمهاجرين.ات من كلّ الطبقات والفئات الاجتماعية عند أوّل تماسّ مع المجتمع الأوروبي، بل وحتّى قبل الهجرة أصلا. كما يُنظر إلى الحصول على الجنسيّة باعتباره عنصرًا فارقًا في أوساط المهاجرين.ات، فهي وثيقة دامغة تُثبّتُ الحقّ في الإقامة والتمتّع بالحقّ في "البقاء". وتؤكّد ملاحظاتنا بشأن المجموعات السورية التي وصلت إلى أوروبا بعد ثورة العام 2011 هذا التوجّه؛ إذ أضحى الحصول على الجنسية أمراً ملحّاً على الرغم من النضال المستمر من أجل تحرير سوريا، وذلك بسبب مواجهة الشعور بإغلاق وشيك لحدود كانوا قد بلغوها بعد غرق المئات في رحلات عبور محفوفة بالمخاطر، ليختبروا هشاشة وضع "اللاجئ.ة" والتهديدات بالطرد والخطابات التي تحضّ على الكراهية. كما جعلت مشاهد الموت على الحدود الأوروبية منذ إنشاء منطقة شنغن من التجنّس طوق نجاة من خطر الموت المحتم في بقية المجتمعات ما بعد الاستعمارية في أفريقيا وجنوب البحر الأبيض المتوسط بشكل أعمّ.

نتج عن ذلك أن لم يعد التجنّس مجرّد خيار كما كان الدّأب حين كان التنقّل ممكناً دون تأشيرة؛ فالتّجنس بات في ذات الآن إيذاناً ببدء عصر تشديد الحدود وضمانة في حال رفض منح التأشيرات أو رفض تجديد أو سحب تصاريح الإقامة [26]. لقد استحال التقدّم بطلب التجنيس في المجتمعات التي شملتها الدراسة "أسلوب حياة" بحدّ ذاته يستلزم تعلّمًا وتأهيلاً خاصّين. فالسعي للحصول على الجنسية محيل على معنى استحقاقها من خلال الالتزام التامّ بقيم الأمة، وهي نفس القيم التي غالباً ما تكون إمّا راسخة ومتأصّلة في ذوات المواطنين.ات أو مجهولة بالكامل لديهم.نّ إذا ما كانوا يعيشون في قطيعة معها. وتصبح هذه القيم في حالة المهاجر.ة السّاعي.ة إلى التجنّس عبئًا يجب تحمّله، حيث قد تُكلّفه.ها أهون مخالفة هذا الحق أو قد تؤدّي إلى طرده.ها؛ ولذلك فإن التجنّس هو درجة أرفع من الاندماج.

حالة مروان: التجنّس بوصفه محكًّا للاستلاب

يوضّح مسار هجرة مروان [27] (وهو مهندس تونسي يعيش اليوم في باريس) بجلاء المزج بين استغلال العمالة الماهرة والاستلاب الناجم عن عملية التّجنيس؛ حيث ترك مروان البالغ من العمر 35 عامًا والحاصل على شهادة الماجستير من إحدى الجامعات التونسية العريقة بيئة مهنية مستقرّة ومكانة اجتماعية مرموقة في تونس ليجابه التقييدات الإدارية وهشاشة سوق العمل الفرنسي إثر شعوره بأنّه محتجز في تونس. وتكشف تجربته عن استحالة السّعي للحصول على الجنسية الفرنسيّة مصدرا للتوتّر والضغوطات النفسية ومساءلة الهويّة. وسننطلق من النّظر في تنشئته الاجتماعية في تونس باعتبارها قادحًا لمغادرته لاحقًا إلى فرنسا.

26 برزت من هذا المنطلق إشكاليّة مستجدّة نسبيا تتمثّل في سحب الجنسية الذي هو بالأساس إلغاء للتجنّس.

27 كنّا قد بدأنا تتبُّع رحلة مروان الهجرية خلال أبحاثنا السابقة التي أجريناها في إطار الأطروحة التي أعدّها وائل القرناوي في العام 2016؛ ويمكن إلى ذلك اعتبار جهودنا في هذا الصّدد متابعة (أو دراسة) طولية.

ينحدر مروان من عائلة من الطبقة الوسطى لوالدين هما أستاذان جامعيّان. وقد درس مروان في المعهد الثانوي النموذجي في تونس قبل التحاقه بالمدرسة الوطنية للمهندسين. وهو يتقن ثلاث لغات هي العربية والفرنسية والإنجليزية. ثمّ استقرّ إثر التخرّج في العاصمة حيث حصل على وظيفة مهندس في شركة سويدية مقرّها تونس، وكان راضياً عن عمله وراتبه؛ فقد بات قادرا بعد سنوات طويلة من الدراسة والتضحيات على الاستمتاع بشبابه وملؤه رغبة في اكتشاف العالم من خلال السفر والتّرحال. ولطالما حلم مروان بحضور حفلات موسيقى الرّوك في كبريات المدن الأوروبية نظرا لشغفه بذلك الجنس الموسيقي. وسافر مروان للمرة الأولى إلى الخارج في إطار عمله، حيث حصل على تأشيرته الأولى التي أتاحت له قضاء أسبوع في مدينة ستوكهولم. وكان قد انطلق في التخطيط لرحلات أخرى إثر الرحلة المذكورة، فطلب في مرحلة أولى تأشيرة دخول إلى فرنسا، ثم اعتزم زيارة صربيا والجزائر.

ولكن أُحبطت أحلامه تلك برفض منحه التأشيرة، حيث رُفض طلب للحصول على تأشيرة لدخول فرنسا كان قد قدّمه إلى مركز خدمات التأشيرات الخارجية **TLS Contact**. ثمّ مُنيَ برفض ثان عند تقديمه طلب تأشيرة إلى **TLS Contact** التي تعمل لحساب القنصلية البلجيكية. لقد تسبّب هذا الرّفض لمروان بإحباط بالغ. وقرّر إثر ذلك السّفر إلى بلغراد باعتبار صربيا الدولة الأوروبية الوحيدة التي تسمح رسميًا للتونسيّين.ات بدخول أراضيها دون تأشيرة. إلاّ أنّه طُرد عند وصوله مطار بلغراد بتعلة الاشتباه بكونه مهاجراً غير نظاميّ يعتزم العبور إلى أراضي منطقة الشنغن، رغم أن لم تكن له النيّة في ذلك إطلاقا.

بيد أنّ مروان رام مواصلة محاولته في استثمار وظيفته كمهندس ورأسماله الاقتصادي والثقافي في تونس، حيث ظلّ يراوده حلم السفر حتّى أنّه عزم على أن يسافر إلى الجزائر. ولكن الشرطة التونسية طالبته بالاستظهار بترخيص أبويّ عند الحدود مع هذا البلد المجاور، وهو قرار تعسّفي اتُّخذ عقب الثورة في إطار مكافحة الإرهاب؛ حيث يفرض على الرجال الذين تقلّ أعمارهم عن 35 عاما الحصول على هذه الوثيقة حتّى يُسمح لهم بالسّفر إلى بلدان معيّنة. فما كان منه إلاّ أن عاد من الحدود إلى العاصمة حيث حصل على الوثيقة، ليعود مرة أخرى إلى النقطة الحدودية أين منعه حرس الحدود التونسي من العبور بدون أي مبرّر هذه المرة.

فقرّر مروان إثر هذا الإذلال الأخير في سلسلة من الإهانات التي لا حصر لها أن يخوض مسارًا طويلاً يهدف للهجرة

الدائمة إلى فرنسا. وقد أتى قراره ذلك كردّ فعل مباشر على الرقابة الصارمة على حرية التنقل؛ فهي منظومة تؤجج رغبة في الوصول إلى الأراضي المحظورة تصير طاغية بفعل المنع.

إن المكانة كمهندس.ة والتّكوين في مجال علوم الإعلاميّة هما العاملان الحاسمان في "الانتقاء" عن طريق الهجرة إلى فرنسا؛ ونعني بذلك أنّ **تلبية متطلّبات سياسة الهجرة الانتقائية التي تعتمدها حكومات الشمال هي العامل المحدّد لهجرة مروان وآلاف المهندسين.ات وبقية أصناف العمالة الماهرة المنحدرة من الجنوب**. وتحبّذ هذه السياسة استقدام جهات وسيطة تلعب دور "صائدي.ات الكفاءات" كشركات الوساطة وتقديم خدمات التّوظيف لفائدة الشركات الأوروبية الكبرى. ويتولى هؤلاء الوسطاء استقطاب المهندسين.ات و"تسهيل" حصولهم.نّ على التأشيرات مقابل عمولات، فضلاً عن توفير دعم مؤقّت في الاستقرار (من قبيل تقديم السُّلف على الرّواتب والاستقبال في المطار وتوفير سكن مؤقت...). ويُسدّدُ المهندسين.ات المهاجرون.ات تكاليف هذه الخدماتَ المُيَسّرَةِ لعمليّة التّوظيف بمُجرّد استلامهم.نّ أوّل راتب.

"**مروان**: بدأت رحلتي كغيري من المهندسين.ات التونسيين.ات في تونس. وتنشر هذه الشركات إعلان توظيف في صحيفة مغمورة لمجرد تبرير عدم وجود متقدمين.ات للوظيفة في فرنسا، وهو ما يعني أن بإمكان الأجنبيّ.ة الحصول على تلك الوظيفة. ولهذه الشركات القدرة على تسفير الناس دون تأخير والتعامل مباشرة مع الإدارة المخوّلة منح تصريح العمل. لذا شرعت في القيام بكافة الإجراءات اللازمة واتّباع الخطوات المطلوبة باستكمال الوثائق. وهكذا كنت قد رتّبت كافّة أموري بحلول خريف العام *2017*.

وائل: كيف عثرت على هذه الفرصة؟ وكيف اتّصلت بهم؟

مروان: توجد شركة تونسية هدفها إقامة الصّلات بين الأشخاص يديرها شخص ذائع الصيت يُدعى ص.م يدير شبكة من المهندسين في فرنسا، وتحمل الشركة اسم **S'Integra Conseil**. ويتولّى ص.م ربط الأشخاص بشركة تحمل اسم **ESL**، وهي عبارة عن شركة تعاقد من الباطن متخصصة في توظيف المهندسين [...] وتُوكل للممضين.ات عقدًا دائمًا (**Contrat CDI**) مع هذه الشركة مهمّة لمدة تتراوح بين شهر وثلاث سنوات. ويبدو أنّ هذه الطريقة هي الأكثر فعاليّة في القطاع المصرفي.
وائل: إذن ص.م هو الأشهر في تونس؟

مروان: إنّه ذائع الصّيت في تونس والمغرب، إذ دأب على العمل في هذا المجال منذ العام *2010*. كما أنّه ينظّم مؤتمرات يستضيف فيها مسؤولي شركة **ESL** ليرشد الأشخاص حول سبل الهجرة. لقد أرسلوا لي سيارة أجرة لتقلّني ودفعوا ثمن الأجرة. ولئن تلقّى البعض وعوداً لم تصدق، إلا أنّهم لم ينكثوا وعدهم لي، فقد أخبروني بأنّهم سيرسلون لي سيارة أجرة ووفوا بذلك. سأصارحك حين أقول أن عُنف الإجراءات الإداريّة المعقّدة والمنهكة التي تفرض تقديم صنوف شتّى من الوثائق وإجراء تحاليل الكشف عن داء السلّ وأخذ التّلاقيح يُولّدُ لدى المرء شعورا بأنّه.ها مريض.ة قادم.ة من أفريقيا، وأنّ عليه.ها إثبات عكس ذلك. ولكن لم تُفرض عليّ أيّ من تلك الشروط عندما زرت البلد سابقاً كسائح. "

وهكذا انخرط مروان لدى وصوله إلى فرنسا في نظام التعاقد من الباطن الذي زعزع علاقته بالعمل والتّقدير المهني. فقد صار موظفاً عن طريق شركات خدمات تكنولوجيا المعلومات (**Sociétés de services et d'ingénierie en informatique SSII**)، فاستحال بذلك أداة قابلة للتّبادل حين خضع لمنطق الربحية بدلاً من مبدأ الجدارة. ويصف مروان ذلك بقوله:

"تُوكل للممضين.ات عقدًا دائمًا (**Contrat CDI**) مع هذه الشركة مهمّة لمدة تتراوح بين شهر وثلاث سنوات. ويبدو أنّ هذه الطريقة هي الأكثر فعاليّة في القطاع المصرفي. ولا يهمّ القائمين.ات على الشّركة سوى رأي العميل.ة ورضاه.ها."

تعكس هذه التجربة حالة استلاب مزدوج في علاقة بالتبعية الاقتصادية والإدارية لشركات خدمات تكنولوجيا المعلومات من جهة أولى، واستلاب رمزيّ ناجم عن تهميش المهارات والخبرات المكتسبة في تونس. ويلفت مروان النّظر إلى وجود سماسرة هجرة من قبيل الوجوه المحلّية المتخصّصة في تنظيم هجرة المهندسين.ات المغاربيّين.ات، حيث يُسهّلون دخولهم. نّ إلى أوروبا ليعيدوا بصنيعهم ذلك إنتاج التفاوتات الهيكلية بين الشمال والجنوب في مجال العمل. ويتحدث مروان عن أحد السماسرة ليقول:

"إنّه ذائع الصّيت في تونس والمغرب، إذ دأب على العمل في هذا المجال منذ العام *2010*. كما أنّه ينظّم مؤتمرات ليرشد الأشخاص حول سبل الهجرة [...] أمّا الشّركات الخاصّة فتعمد إلى نشر إعلانات توظيف في صحف مغمورة حتّي يتسنّى لها التعلّل بأن "ها نحن قد نشرنا إعلان توظيف"، ليتكفّل ص.م إثر ذلك بالأمر."

يروي مروان العنف الرمزي والإداري المترتب عن وضع الخضوع ذاك في علاقته مع "صائدي.ات الكفاءات"؛ حيث يتحدّث عن الالتزام بإجراء فحوصات طبية واختبارات وتقديم وثائق لا حصر لها في ما يلازمه شعور دفين بأنه مشتبه به بحكم الافتراض:

"عُنف الإجراءات الإداريّة المعقّدة والمنهكة التي تفرض تقديم صنوف شتّى من الوثائق وإجراء تحاليل الكشف عن داء السلّ وأخذ التّلاقيح يُولِّدُ لدى المرء شعورا بأنّه.ها مريض.ة قادم.ة من أفريقيا، وأنّ عليه.ها إثبات عكس ذلك."

يؤذن وصول مروان إلى فرنسا باندماجه في جهاز هيمنة جديد متمثّل في الحدود البيروقراطية؛ إذ خلف الجهاز الإداري الشّائك والمُعقّدُ القيود الحدودية المادية في ضبط إقامته ووجوده القانوني. كما ينتج عن فترات انتظار الحصول على عقد عمل والإجراءات الإدارية التي لا تنتهي والغموض الذي يكتنف الوضع القانوني لإقامته حالة من القلق المستديم. وتتفاقم هذه المحن بفعل الظروف المادية المتردّية إبّان وصوله فرنسا؛ إذ وجد نفسه في مسكن خالٍ من الأثاث ومستلزمات العيش وفي مواجهة موارد محدودة وغياب أيّ دعم. يستذكر مروان ذلك فيقول:

"لقد عشت نفس السّيناريو كلّما قصدت المحافظة لطلب موعد لتجديد تصريح الإقامة؛ حيث ما انفكّوا يطلبون مني تقديم وثائق جديدة. وأظنّ أنّني قضيت أربعة أو خمسة أيام بدون تصريح إقامة. لقد كانت كل مرحلة محنة في حدّ ذاتها، فقد قصدوا أن يتملّكني شعور بالإحباط وأن أفقد الأمل. وهكذا قضيت ثلاثة أسابيع بدون بدون عمل ولا أجر؛ لم يكن لي ما أفعله حيث كنت أعيش في شقّة خاوية وأتسوّق في أرخص المحلّات لأقتني مستلزماتي الأسبوعية بميزانية لا تتجاوز *20* يورو."

وهكذا تغدو البيروقراطية أداة للتنكيل الرمزي ترسّخ في جسد ونفسية المهاجر.ة التراتبية العرقية ما بعد الاستعمارية. وتُنقَلُ الرّهبة من الإدارة المتوارثة عن تجربة القمع التونسية إلى الفضاء الاجتماعي الجديد:

"لم أقوَ على الجلوس قُبالة شُرطيّةٍ [في عربة المترو]، إذ لطالما توجّست من أعوان الشرطة حتّى عندما كنت في تونس."

التجنّس بصفته تمديدًا لحالة الاستلاب

يصبح طلب التّجنيس الذي من المفترض أن يكون حقّا يُتوّجُ مسار الإقامة القانونية محنة جديدة. ويصف مروان تلك الإجراءات بأنها آلية ادماج اجباريّ، حيث يتعيّن على المغترب.ة تقمّص دور "الأجنبي.ة الصّالح.ة" والانصياع للقيم الجمهورية بينما يخضع لرقابة مستمرة وتعسّفية:

"قلت لنفسي: "ربّما سأصير أنا أيضاً فرنسياً؟ ولكن بمَ سأجيب عن أسئلة "الحرية والمساواة" التي تُطرحُ خلال مقابلة التّجنس؟ هل سأضطرُّ إلى الكذب مثلهم.نّ؟"

يُبينُ هذا التقمّص استلاب مهاجر.ة كان.ت مرشّحا.ة لتبوأ مكانة نخبويّة في الجنوب العالمي؛ فالحصول على الجنسية يتطلّب من مروان استبطان خطاب الاندماج المتناقض أحيانًا مع تجربته الشخصية ونظرته للمجتمع الفرنسي. ويعزز عدم الحصول على الجنسية عقب عملية تفتيش أمنيّ وحادثة اعتقاله خلال مظاهرة ضد قانون عمل محل جدل شعور مروان بعدم الاستقرار وانعدام الشعور بالأمان قانونيًا: "سيؤثر ذلك الإعتقال التحفّظي على ملفّي ليؤدّي في نهاية المطاف إلى رفض منحي الجنسية". وتصير الجنسية بذلك أداة للضغط وفرض الإذعان للصيغة الأمريّة للاندماج عوضًا عن توفيرها للأمان والاستقرار.

يعكس مسار هجرة مروان انحدارًا اجتماعيًا ورمزيًا، إذ انتقل من مكانة مجتمعية برجوازية في تونس إلى وضع تابع وموضوع للاستغلال في فرنسا على الرغم من مهاراته وكفاءته؛ ويشرح مروان ذالك بقوله: "لم أعد في فرنسا ذلك البرجوازيّ الذي كنته في تونس". وتسهم هشاشة الوضع المهنيّ والعنف البيروقراطي في ذلك التحوّل في المكانة الاجتماعيّة الذي ينجم عنه شعور مستبطن بالدونيّة والتهميش. ويضحي الاعتراف الاجتماعي والمهني بذلك رهين النوايا الحسنة لأرباب العمل والمحافظات والمؤسسات الإدارية. وتكشف تجربة مروان عن الآثار النفسية لهذا الاستلاب المزدوج، حيث تشتدّ الوحدة والاكتئاب والقلق في مكان تكون فيه الحياة الاجتماعية مقيّدة والاعتراف مؤجلا وقانونية الإقامة موضع نزاع؛ "قضّيت عطلات نهاية أسبوع بأكملها في عزلة... لقد شعرت بالوحدة."

يكابد مروان على الرغم من تلك المحن حتّى يصير مواطنا عن طريق التجنّس بوصفه وسيلة للاعتراف بحقه في الإقامة في مكان أعاد فيه تشكيل كيانه وصوغ تاريخ عائلته في سبيل الاندماج والإقامة. كما يصف الجنسية بأنّها "وسيلة حماية" من المزيد من المهانة والهشاشة والعنف الإداري:

"إنّ الجنسية هي بالأساس وسيلة حماية، فأن تكون فرنسياً.ة في فرنسا معناه أن تتمتّع بشكل من أشكال الحماية."

يغدو التجنّس سلاحاً رمزياً يتيح الطعن في التسلسل الإداريّ واسترداد مساحة من الاستقلالية بعد فقدان مكانة في الاقتصاد العام لبلد أصلي عُلِّقَ «مشروعه الوطني» في الغالب بسبب هجرة العمالة الماهرة. وبذلك يمثّل التجنّس ثأرًا من النظام ودرعًا في مواجهة التمييز، بالإضافة إلى كونه قبولًا لبعض قواعد اللعبة من قبيل الإذعان للاندماج في صيغته الأمريّة.

تُبيّنُ رحلة مروان أنّ عمليّة الحصول على الجنسيّة تتعدّى كونها شكليّة قانونيّة لتصير محنة مطوّلة سمتها انعدام الاستقرار في وضع متّسم بالهشاشة. وتخضع العمالة الماهرة المُهجَّرَةُ لأسباب هيكلية ما بعد استعمارية لرقابة إدارية ورمزية متعاظمة. كما يفاقم عدم الحصول على الجنسية بعد سنوات من العمل والامتثال لكافة الشروط والمعايير الشعور بالاستضعاف والدونية، ليعكس التجنّس بذلك نظام هيمنة بيروقراطية، يُلزم المهاجر.ة على أن يثبت باستمرار أحقّيته.ها ويبرهن عن اذعانه.ها.

خاتمة

يكشف مسارا محمود ومروان (بغض النظر عن الخصوصيات الفريدة لكلّ منهما) عن وضع هيكلي يطبع الطّبقات الوسطى الجديدة المهاجرة من الجنوب العالمي؛ وهو وضع الهجرة القسرية التي يتبعها سعي للحصول على اعتراف بلا ضمانات. وتُضيء تجربتهما مفارقة أساسية؛ حيث المغادرة رفضًا للجمود المفروض، ثم الاضطرار بعد الاستقرار إلى النضال في سبيل حقّ انتماء لا تكون مساهمتهما الاقتصادية كفيلة بضمانه. ويتجاوز التجنّس كونه مجرد إجراء شكليّ للحصول على الإقامة ليصبح مسارا طويلا ومضنيًا وحدودًا مُستبطنة تعيد إنتاج التراتبية ما بعد الاستعماريّة.

يترافق الانتشار اللافت لوكالات التوظيف الوسيطة التي توظّف الممرضين.ات وموظّفي.ات الرعاية الصحية والمهندسين.ات (بعناوين برامج تأشيرة الممرّض.ة وتأشيرة المواهب أو الأطبّاء) مع نموّ موازٍ لعدد المدارس الفرنسية أو معاهد تدريس اللغة الألمانية أو الإيطالية التي توجّه اليد العاملة الماهرة صوب سوق العمل الأوروبيّة. ويقوم نظام التعليم إجازة . ماجستير دكتوراه "أمد" (LMD) الذي تمّ اعتماده في تونس منذ عام 2006 على منهج تربويّ موروث من النموذج الاستعماري[28].

تبرز هذه المسارات معاناة العمالة الماهرة في المغرب الكبير (المهندسون.ات والأطباء والإطارات) جرّاء استلاب مزدوج يعقب فشل مشروع الاستقلال الموعود وترسيخ الحدود الاستعمارية الجديدة؛ فهي تُستغلّ كمورد حيويّ لا غنى عنه لاقتصادات الشمال، لتظلّ في ذات الآن حبيسة حالة من عدم اليقين الإداري حين تُجبر على إثبات ولائها وجدارتها. واستحال التجنّس المنشود لدرء مخاطر وضع الإقامة غير القانونية منذ إبرام اتفاقيات الشنغن أداة لضبط المشاعر والسلوكيات. كما يشترط التجنّس في المقابل اندماج المغترب.ة وبالتالي معاناة فردية وجماعية ناجمة عن الاقتلاع من الجذور.

تثبت هذه المسارات بالمحصّلة أن أسطورة الهجرة لا يمكن كسرها انطلاقا من خيبة الأمل الاقتصادية وحسب، بل ستتهاوى هذه الأسطورة كذلك عندما نكتشف حقيقة أنّ الحدود لا تختفي تماما؛ بل هي تنتقل من التأشيرة إلى عقد العمل ومن عقد العمل إلى الإدارة المكلفة بالمهاجرين.ات، ومن هذه الإدارة إلى التجنّس. وربّما ينكشف العنف الحقيقي للمنفى وأزمة المشروع الوطني في دول ما بعد الاستعمار الخاضعة لتشديد الحدود (Frontiérisation) من خلال ذلك السّأم من الاضطرار الدائم الذي يراود المهاجر.ة والإنسان في الجنوب إلى تبرير "استحقاق الوجود".

28 في حين أنه بإمكان المناهج التربويّة التحرّرية . أي الواعية بهذه الإشكالات المرتبطة بالحدود والعلاقة مع الشمال وباستعجالية الخروج منها . أن تكون أساس مشروع تنمويّ تحرّري يكسر أغلال تبعيّة واستلاب شعوب الجنوب.